

تسلط نظام الحكم وتعرّض النسق الاجتماعي في بناء
المجتمع
(دراسة اجتماعية تحليلية لواقع العراق الجديد))

إعداد

د. موح عراك عليوي

المحتويات

	المقدمة
عناصر البحث	المبحث الأول
أولاً : مشكلة البحث	
ثانياً : أهداف البحث	
ثالثاً : التعريف بالمفاهيم (النظام السياسي - النسق الاجتماعي)	
دور النظام السياسي في تشكيل نظام وبناء المجتمع	المبحث الثاني
أولاً: انحراف وتحيز نظام الحكم منذ تشكيل الحكومة العراقية ١٩٢١-٢٠٠٣م	
ثانياً : التوزيع غير العادل لمراكز النفوذ في الحكم بعد عام ٢٠٠٣م	
أسباب تردي النظام الاجتماعي في المجتمع	المبحث الثالث
أولاً : أسباب تخص الحاكم في قيادته للمجتمع	
ثانياً : أسباب تخص البيئة الاجتماعية التي يعيشها الحاكم	
مهنية نظام الحكم في توظيف الانسقة الاجتماعية	المبحث الرابع
	محصلات ختامية
	الهوامش
	المصادر

المقدمة

يعتمد المجتمع في بناء نظامه ودوام استقراره على مدى التزام واحترام شاغلي المواقع العليا في الهرم الاجتماعي لمسؤولياتهم وواجباتهم والقيام بها على أحسن وجه . والعكس هو الصحيح فإذا ما انشغلت قيادة المجتمع بكيفية الحفاظ على مواقعها ومصالحها الذاتية وقدمتها على واجباتها ، فان نهايتها يكون السقوط والابتعاد عن قمة الهرم الاجتماعي . هذا إن لم يود إلى انهيار الهرم نفسه بسبب تماديها في ابتزاز أرزاق ومصالح عامة الناس والمتاجرة بها.

وبحكم أن هذه الحالة لها ارتباط بالطبيعة البشرية فقد تكررت في مجتمعات قديمة وحديثة وكتب عنها الكثير من الفقهاء والمفكرين في الاجتماع والاقتصاد والسياسة وغيرهم .

فقد تعم الفوضى ويزداد الفساد بين الناس عندما يتبهرج السياسيون بمقالات المتفلسفين ويذكروا العدل ويعملوا بالجور ويأمرون بالمعروف ويركبوا المنكر ويدعون الناس إلى الله بالقول وينفروا عنه بالعمل .

ولكون الدين في أي مجتمع يمثل ركيزة أساسية في خلق التماسك والتضامن بين أفراد المجتمع فقد سعت اغلب الأنظمة السياسية إلى تكريس سلطتها من خلال الدين ، مما جعلها إن تكون سبباً من أسباب التقاطع بين الجانب العقائدي والجانب العملي .

أن ما حدث في العالم العربي الإسلامي وما يحدث في العراق ما هو إلا امتداد لتلك الإفرازات السياسية التي جعلت الجماعات تكفر بعضها البعض والتي يذكرها التوحيدي نقلاً عن أبي الهذيل ((وارى المعتزلة في دهرنا يتسارعون إلى التكفير كتسارع الورد إلى المنهل وما ادري ما يبعثهم على ذلك إلا سوء النزعة وقلة المراقبة وأكثرهم قذفاً لخصمه بالتكفير أعقلهم بأسباب الفسق والتهنك والله تعالى لهم ، ولكل من سلك سبيلهم)) (١).

إن المزوجة بين النسق الديني ونظام القيم السائدة في المجتمع يتطلب رفض مبدأ المفاضلة بين الإطار الشخصي والإطار الاجتماعي ، ويكون بدل ذلك استثمار العلاقة بينهما لفهم طبيعة السلوك الكلي للإنسان ، لأن السلوك الكلي بجانبه المعرفي والعاطفي هو تحصيل حاصل لقوتين أساسيتين هما القيم المستدخلة في نظام الشخصية التي تؤلف عامل ضبط النفس ، والأخرى العلاقات الاجتماعية التي يتكون منها النظام الاجتماعي بما فيه من عناصر ضبط وتنظيم .

بمعنى إن أي نوع من أنواع السلوك الإنساني لا يمكن فهمه إلا من خلال معرفة القيم التي تدفعه من الداخل (الشخصية) وكذلك العلاقات التي تعمل على ضبط وتنظيم السلوك من الخارج (المجتمع) (٢).

وتأسيساً على ذلك فقد ترتبط الانسقة الاجتماعية مع بعضها البعض في علاقات وثيقة ، والدين كواحد من هذه الانسقة يحتل أهمية أساسية للنظام السياسي كما للنظام الاجتماعي .

وإذا كان الدين يهتم بالعلاقة الروحية بين الإنسان والذات الإلهية الموجه للحياة البشرية ، فإنه يلعب دوراً كبيراً وفاعلاً في العلاقات الاجتماعية من حيث كونه المحرك الأساسي لكل الانسقة داخل البناء الاجتماعي . ولكن مهما تكن قوة العلاقة بين الدين والمجتمع فإنها لا تقوم على الخضوع المطلق من قبل احدهما للآخر ، وإنما هي علاقة تبادلية بجانبها المادي والمعنوي .

وعليه فان العلاقة بين الدين والسلوك الفردي والجمعي علاقة عميقة الصلة . فمن خلال تركيز الدين على الحلال والحرام والخير والشر والثواب والعقاب فانه يدخل بعمق في حياة المجتمع ، ولهذا حظي الدين باهتمام الدارسين في علم الاجتماع والنفس وغيرهم .

فالدين هو الذي يوحد بين الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات وينقذ الحضارة من الإخطار الكبرى . والدين فوق ذلك هو الذي منع حدوث تفكك اجتماعي كامل خلال القرون الأولى للمسيحية وما كان نهوض حضارة العصور الوسطى في أوربا إلا على أسس دينية .

كما ان الدين الذي تفرع عنه المذهب البروتستاني والذي عمل على انتشار الحريات السياسية والاقتصادية هو وحده الذي ساعد على استمرار التقدم في المجتمعات الغربية . ولهذا كان الدين بمثابة الفكرة الرئيسية لتحقيق الأهداف الإنسانية في ظل أنظمة سياسية عادلة (٣) وما ينطبق على الدين المسيحي فقد انطبق على الدين الإسلامي الذي وحد بين مختلف الجماعات المتنازعة في الجزيرة العربية .

المبحث الأول

عناصر البحث

أولاً : مشكلة البحث :

إن التركيبة التي تميز بها المجتمع العراقي منذ زمن بعيد منحته وضعاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً يختلف به عن باقي المجتمعات .
فهناك العديد من المكونات الاجتماعية والأديان والطوائف المذهبية التي بموجبها تشكلت وتداخلت الاتجاهات والأفكار والمواقف لدى أفراد المجتمع .
إن تدخل الجهات الخارجية في شؤون العراق بفعل (العثمانيين والفرس والبريطانيين) تركت آثاراً سلبية على واقع الحياة في المجتمع ، حيث اعتمد النظام السياسي في حينها على مكونات وأديان ومذاهب معينة دون غيرها في إدارة شؤون المجتمع وذلك للمواقف المتباينة لتلك المكونات من تلك التدخلات ، أو من خلال ما تحمله تلك الجهات من قيم ومعتقدات والتي كانت تلائم معتقدات وقيم مكونات ولا تلائم مكونات أخرى . إن مثل هذه الظروف صنعت بلا شك مواقف واتجاهات أثرت سلباً على واقع النظام السياسي في العراق بعد فترة الاستقلال عندما اعتمد في نهجه السياسي على مكون اجتماعي معين في الوقت الذي همش فيه باقي المكونات .
ونتيجة لذلك تعرض بناء المجتمع ونظامه إلى تفكك وانهيار العلاقة بين الانسقة القرابية والدينية والاقتصادية ، وظهر إلى الوجود مشكلات مرضية

على مستوى الثقافة الاجتماعية مازالت مركبة ومستعصية تتطلب المزيد من الدراسات والتحليل للنهوض بواقع المجتمع إلى بر التقدم والسلام .

ثانياً : الهدف من البحث

إن فلسفة ممارسة السلطة في المجتمع تتوقف على القيم والأفكار التي يؤمن بها النظام السياسي في إدارته للدولة والمجتمع .

هناك أنظمة اعتمدت على النسق الشخصي في ترجمة تلك الأفكار وتطبيقها في حكمها للمجتمع، ومثل هذه الأنظمة عادة ما تستخدم التسلط والظلم في استحوادها المستمر على مقدرات الشعب . إن تعرض العراق إلى سلسلة من التعسف والاستعباد في ظل أنظمة سياسية متعاقبة منذ تشكيل الحكومة عام ١٩٢١ وحتى يومنا الحاضر يتطلب منا الوقوف على نوع العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم والخصائص التي يتمتع بها كل من الحاكم وجماهيره بهدف الوقوف على حجم المسؤولية التي تفاعل بها الاثنان في تعثر النظام الاجتماعي أولاً والكيفية التي يجد بها الآخرين حلاً لهذا الوضع ثانياً .

ثالثاً : التعريف بالمفاهيم العلمية

تمهيد : إن الإيمان بقيمة الواقع المعاشي هو الشرط المسبق بكل بحث علمي جاد . وينبغي لنا إلا نكون مقيدين بظاهر المصطلحات دون الأخذ بتحليل ذلك الواقع حيث إن الحياة التي لا تمتحن غير جديرة بالعيش ، وإن الإنسان الذي لا يعيش واقعه ليس بمقدوره أن يحلل الأشياء ويفهمها .

فقد لا تكون أفضل المسالك إلى فهم المصطلحات هو البدء بالتعريفات المجردة بقدر ما يكون النظر إلى الواقع الذي يجسدها كصورة حقيقية للظاهرة المدروسة . ولهذا السبب ظلت اغلب البحوث تدور حول قوالب

نظرية لاتسمن من الأفكار شيئاً سوى التلميحات الفضفاضة والشعارات الرنانة التي يسهل نطقها أو كتابتها ويصعب العمل بها أو تطبيقها .
ومن اجل إن ننمي في أنفسنا صفة الموضوعية في البحث علينا إن نمتلك رؤية تاريخية تمنحنا الدراية التي بموجبها يتم النظر إلى أي حدث في ضوء ما قبله وبعده من أشياء خاصة تلك الإحداث المشابهة له في التاريخ .

١- النظام السياسي :

في مستهل دراسة النظام السياسي لابد من الفصل بينه وبين مفهوم السياسة الذي يكتنفه الغموض وما زال منذ زمن بعيد . فالسياسة عند القدماء تعني تقويم الأشياء وإصلاحها . فعند الإغريق تهتم السياسة بأمر ثلاث لها علاقة بالمواطن كتحديد واجباته وحقوقه بالدولة من حيث دستورها وتنظيم قوانينها ومن ثم برئيس الدولة ومجال صلاحياته في إدارته لشؤون المجتمع . ولكن مفهوم السياسة قد ارتبط من الناحية اللغوية والتاريخية بكل من المواطن والدولة والسلطة التي يمارسها الرئيس . فقد انعكس ذلك على معنى النظام السياسي الذي شابه نوع من الغموض في أوساط الفقهاء والمفكرين من حيث ماهيته ومجالاته وإبعاده(٤).

ينظر البعض إلى النظام السياسي على انه مجموعة أنماط متداخلة ومتشابكة ذات مساس بعملية صنع القرارات والتي تجسد واقع الخلافات والصراعات التي تعترض أهداف المجتمع . وبذلك يعني بالنظام السياسي مجموعة العناصر التي تساعد المجتمع على البقاء ككائن اجتماعي تسييره سلطة سياسية (٥).

وبما إن النظام السياسي يتمتع بسلطة عليا وتكون قراراته ملزمة للمجتمع وأنظمته الأخرى ، فهو قادر على التأثير في المجتمع أكثر من تأثير أي نظام آخر وبذلك فان للبيئة الاجتماعية والاقتصادية دور كبير في تحديد مسارات

واتجاهات حدوده داخل المجتمع . إذن فالنظام السياسي في المجتمع يقصد به نظام الحكم أي إن النظم السياسية هي نظم الحكم في المجتمع(٦).

ولكون الدولة هي احد المؤسسات الرئيسية في نظام الحكم وتمتلك قوة قسر وسلطان يجتمع حوله شتات الجماعات الاجتماعية ، وتمثل في الوقت نفسه قوة جذب وتوحيد للروح الجماعية تحت إطار معنى الحكم في المجتمع (٧) . فإنها غالباً ما تستخدم استخداماً مرادفاً للنظام السياسي ، فإذا ما قلنا الدولة العراقية نعني بالضرورة النظام السياسي فيها .

وعلى مستوى ممارسة السلطة فقد تمارس السلطة في الدولة من قبل شخص واحد فيسمى نظام الحكم فيها فردياً (دكتاتورياً) أو قد تمارس من قبل جماعة أقلية تعد حلقة وسط تمهد للانتقال بالحكم من الصيغة الفردية إلى الصيغة الديمقراطية كتلك الحالة التي مرت بها انكلترا عندما انتقلت السلطة من الحكم المطلق (التي تركز جميع السلطات في يد الملك) إلى حكم الأقلية من أعضاء البرلمان (مجلس اللوردات) حيث كان الانتخاب مقيد بنصاب مالي وطبقي . وبإلغاء تلك الشروط انتقل الحكم إلى (مجلس العموم) الذي جعل الشعب مصدراً لجميع السلطات (٨).

وبهذا المعنى فالسلطة قد تكون بيد الحاكم الفرد أو بين يدي فئة محددة من الأفراد أو إن تكون بيد أغلبية أفراد المجتمع .

وتأسيساً على ذلك فإن النظام الفردي (Government by the one) هي حكومة ديكتاتورية ويعني بالنظام الارستقراطي (Government by the few) حكومة الأقلية (جماعة) والنظام الديمقراطي (Government by themany) تعني حكومة الأكثرية (٩) .

إذن الحكم الفردي ينهض على أساس انفراد الشخص بممارسة السلطة بوصفها حقاً شخصياً له حتى وإن كان محاطاً بالمساعدين والمستشارين . ومثلما يتحقق الحكم الفردي عن طريق الوارثة كأن يكون (ملكاً ، أمير .

سلطاناً ، إمبراطوراً ، قيصرًا ...) فقد يتحقق عن طريق القوة فيسمى دكتاتورياً . وبالمقابل فإن الحكم الديمقراطي يعني اشتراك أفراد المجتمع في ممارسة السلطة فقد يتولى المجتمع السلطة بنفسه مباشرة عندما يكون صغيراً فتسمى بالديمقراطية المباشرة أو يختار المجتمع ممثلين نيابة عنه فتسمى بالديمقراطية النيابية (غير المباشرة) أو إن يتم الجمع بين الصورتين فتسمى بالديمقراطية شبه المباشرة (١٠).

٢ - النسق الاجتماعي :

ينظر إلى النسق الاجتماعي على أنه شبكة من العلاقات بين الأفراد والجماعات ، أي إن الفاعلين داخل النسق الاجتماعي يمكن أن يكون طبقة اجتماعية أو أمة بمفهومها الواسع أو قد يكون جماعة معينة (١١).

والفرق بين النسق الاجتماعي وبين المجتمع في نظر بارسونز يكمن في أن النسق الاجتماعي هو وسيلة أو أداة لفهم الواقع غير أنه لا يتساوى مع الواقع ، بينما المجتمع يمكن أن يكون دولة أو أمة وأحياناً إمبراطورية وفي الوقت نفسه يرى أن مفهومي النسق الاجتماعي والمجتمع لا يشملان على الثقافة ، فهو يرى أن وظيفة النسق الثقافي تنحصر في تزويد النسق الاجتماعي بالقدرة على اكتساب الشرعية (Legitimation) فمن خلال الأول يستمد الثاني مجموعة القيم والمعايير التي تساعد على خلق التضامن والولاء والضبط مما تساعد النسق الاجتماعي على الثبات النسبي عبر الزمن (١٢).

ولذلك طالب بارسونز في كتابه الفعل الاجتماعي أربعة شروط لا بد من توافرها في نجاح أي نسق فعل ، هي (التوافق وتحقيق الأهداف ، التكامل ، المحافظة على النماذج).

وبهذه الصورة فإن طبيعة البناء الاجتماعي ونمط العلاقات التي تحكم ذلك البناء هي التي تحدد نوع العلاقة بين الانسقة الاجتماعية: فقد تأخذ العلاقة

بين انسقة المجتمع طابعاً صراعياً عندما يميل نمط العلاقات داخل البناء الاجتماعي نحو الفردية ، وبالعكس عندما تتضمن العلاقة بين الانسقة نوع من التضامن والتكامل فان البناء الاجتماعي يميل نحو الاستقرار والتوازن .

المبحث الثاني

دور النظام السياسي في تشكيل نظام وبناء المجتمع

تمهيد:

العراق هو مهد الحضارات الإنسانية وأرض نزول الأنبياء والرسل ، ومن رحم العراق ظهرت المذاهب الفكرية والفلسفة الدينية .
ولكل هذا او ذاك تعددت وتباينت الاتجاهات والمعتقدات التي بموجبها تشكلت وترعرعت الطوائف والجماعات العرقية داخل العراق .
هذا ولقد لعبت الأنظمة السياسية دوراً كبيراً في تحديد نوع العلاقة بين تلك الطوائف والجماعات من جهة ، وبينها وبين الدولة من جهة أخرى .
وتأسيساً لتحقيق المصالح بين النظام السياسي والجماعات المختلفة كان لابد من وجود طوائف تتمتع بامتيازات كبيرة داخل الدولة وأخرى محرومة منها . ولكون الدولة ظاهرة اجتماعية أصلية في الحياة الإنسانية فقد اقترن ظهورها بظهور الرسائل السماوية ، واتخذت شكلها السوي على أيدي الأنبياء والرسل الذين حققوا العدالة والمساواة بين عموم الناس (١٣).
إذن كلما كانت الدولة عادية في توجهاتها وقادرة على ترسيخ نظامها المؤسساتي كلما كان المجتمع أكثر استقراراً وأمناً والعكس هو الصحيح .
فكثيراً ما يستحوذ الطغاة والجبابرة على قيادة الدولة وينصبوا أنفسهم خلفاء الله على أرضه تحت مسميات الخلافة والملوكية والسلطنة وغيرها
(١٤) . هذا الشكل من الاستحواذ على السلطة ساعد على تحويل الدين إلى أيولوجية رسمية قادرة على خلق فقهاء وعلماء دين يحابون السلطة ويطيعون الحاكم وان كان ظالماً بحجة اجتناب الفتنة او بحكم الطاعة لأولي الأمر ،
تبريراً لقوله تعالى ((وأطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم))
(٥٩/النساء) .

إن قد يلعب النظام السياسي دوراً مجدداً في البناء الاجتماعي وآخر معوقاً من خلال توظيفه لمتغير الدين .

وعلى الصعيد نفسه نجد ان بعض الجماعات السياسية عادة ما تلجأ إلى الدين لحل مشكلاتها الاقتصادية ومعالجة الفتن والانقسامات الاجتماعية في مواجهتها للاحتلال الأجنبي .

فعلى المنظور القريب رفع عبد القادر الجزائري راية الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي وكذلك فعل المهديون والسنوسيون في السودان وليبيا (١٥).

يضاف إلى ذلك ما لعبته المؤسسة الدينية والأحزاب والحركات السياسية في العراق لطرد المحتل البريطاني ١٩٢٠ م (*).

وبالمقابل فقد تدلنا الشواهد التاريخية على ان النظام السياسي قد يستغل النسق الديني ويستثمر الجماعات الدينية لصالحه .

وخير مثال على ذلك مواقف وادوار الجماعات الدينية في أوروبا إبان عهد النظام الملكي - الإقطاعي حيث استطاع النظام السياسي ان يوظف بعض الجماعات المسيحية ويمنحها امتيازات كبيرة داخل المجتمع ، ويسند إليها المهام الكنسية بغية الحفاظ على استمرار النظام وهيمنته على مقدرات الشعب ، مما جعل الجماعات الكاثوليكية توصم بالتخلف والمناهضة لكل تغير وإبداع بفعل اتخاذها الدين وسيلة لخدمة النظام السياسي الذي أصبحت هي احد أجزائه .

وعلى العكس من ذلك استطاع النظام السياسي ان يعتمد على الجماعات البروتستانية في توظيف القيم الدينية توظيفاً ايجابياً ، يكون لها دور أساسي

(*) تمثلت ردود الفعل ضد المحتل بتحريك الزعامات الكردية في الشمال والعشائر بقيادة شيخ ضاري في الوسط والحوزة العلمية والعشائر بقيادة الشيخ عبد الواحد السكر في وسط وجنوب العراق.

في القضاء على النظام الاقطاعي^(**) والنجاح في إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وتقنية هائلة في ظل الرأسمالية الحديثة (١٦).

صحيح قد تخف حدة المقاومة للنظام السياسي إذا ما استخدم العنف ضد الجماهير والجماعات المعارضة من خلال أجهزته القهرية كالشرطة والجيش والاستخبارات وفرض قوانين الطوارئ وكذلك قد يتقلص دور قوى المواجهة له لفترة وجيزة من الزمن ، ولكن على المدى الآخر عندما لا توجد مسالك سليمة وفعالة للتغيير فان الحركات والجماعات السياسية والدينية وغير الدينية عند استجابتها للغضب الشعبي قد لا يجد إمامها إلا العنف السياسي كوسيلة لتغيير نظام الحكم في المجتمع لاسيما وان الدين يبيح اللجوء إلى العنف بشرط مواجهة الحاكم الظالم وممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدفاع عن حقوق المواطنين ((ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون) (الشعراء ١٥١-١٥٢).

والى جانب الدين هنالك قوانين وضعية لا تتكرر اللجوء إلى العنف والقوة كرد فعل لمقاومة الفساد او الاحتلال (١٧).

وتأسيساً على ذلك فان ما طرأ على المجتمع العراقي من انكسارات وإشكاليات داخلية وخارجية دليل على التعاقب الفاشل لمختلف الأنظمة السياسية التي أرادت ان تهيمن على أفكار المجتمع وتسخيرها لمصالحها الذاتية .

ان مجمل الأحزاب والكتل السياسية التي ظهرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لم تتمكن من تجاوز محنة المجتمع وتخليصه من واقعه السيئ . وليس ذلك بغريب إذا ما أدركنا الفشل الذي تعرضت له التيارات القومية

^(**) استعان النظام السياسي في أوروبا بعامه الناس ضد رجال الدين (المشعوذين) الذين استخدموا الدين وسيلة للكسب المادي والمعنوي والإقطاعيين عندما تعاضم نفوذهم في المجتمع وأخذوا يراحمون الملك في صلاحياته ونفوذهم مما ساعد على ظهور فئة مسيحية (بروتستانتية) تؤمن بإمكانية استثمار القيم الدينية الايجابية لدفع العملية الاقتصادية والاجتماعية في مشروع ما يسمى بالرأسمالية الجديدة .

(الناصرية - البعثية والماركسية) والى جانب التيارات الدينية الأصولية في المجتمع العربي الإسلامي ، والتي لم تتمكن بإيديولوجياتها المختلفة ان تعالج واقع المشكلات الاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع .

وبالرجوع إلى المجتمع فان فشل وإخفاق النظام السياسي المتمثل بالقيادة الملهمة وما آلت إليه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من تحطم وانكسار فقد نتج عن ذلك مواقف فكرية عند اغلب المثقفين والمتعلمين تجلت في اتجاهات عدة من بينها الانسحاب والتخلي عن السياسة وبعضها الآخر العزوف على كل الاتجاهات وانتهاز الفرص تحقيقاً لمصالحها الخاصة .

وإما عامة الناس فقد رزحوا تحت وطأة الظلم والتسلط فمنهم من استساع الوضع بمحض إرادته ومنهم من أخذته الحيرة والتردد فكانت استجابته على مضض بينما اختار البعض مواجهة الوضع بكل ما أوتي من قوة وتحمل وزر الظلم والاستعباد بكل أبعاده^(*).

ان حقيقة إدراج العراق بالمرتبة الثانية في الفساد الإداري والاقتصادي في ظل ظروف منحت العراقيين فرصة التعبير والاختيار في اتخاذ القرارات على المستوى العام والخاص يجعلنا إمام عدة حقائق ذات مساس بواقع الانحرافات والانكسارات التي تعرض لها العراقيون في فترة ما قبل السقوط ٢٠٠٣ وما بعدها . تلك الحقائق أفرزت بالضرورة بعض التساؤلات مفادها . إذا كان النظام السابق قد اجبر الكثير من العراقيين على أنماط سلوكية فيها خضوع واستكانة من باب خوفهم على أرواحهم ومصادر عيشهم ، فهل يعني بالضرورة ان النظام الجديد في ظل الاحتلال قام بإجبارهم على ان يقتل بعضهم بعضاً ويخربون بيوتهم بأيديهم ؟.

^(*) فهناك الكثير من حالات الاعتقالات وحالات التعذيب وحالات القتل أمتعد وحالات التهجير القسري التي كان يمارسها النظام السابق . وهذا ما كشفته المقابر الجماعية والوثائق الرسمية وشهود العيان من خلال وقائع المحاكمة لرجال النظام السابق .

وتأسيساً على ذلك فان الظلم والاستعباد يبقى ملازماً للفرد إذا بقي أسير لمصالحه الذاتية ، وبالتالي ستسقط كل المسوغات التي يتحجج بها الناس ما دامت أنماطهم السلوكية كما هي في أحسن الظروف وأسوأها ((ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام ، وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد)) (البقرة ٢٠٤-٢٠٥).

وبحكم ان المواقف تتغير تبعاً لتغير ظروف المجتمع ، فنحن أمام اختيار احتمالين : الأول : يقول ان الحاكم الذي هو على رأس النظام يتحمل تلك المسؤولية والثاني : يفيد ان المجتمع بكل طبقاته ومكوناته وإفراده يتحمل ذلك .

أولاً : انحراف وتحيز نظام الحكم منذ تشكيل الدولة العراقية من ١٩٢١ -

٢٠٠٣ م

توطئة : ان العدل ليس تحصيل حاصل للفكر المجرد كما جاءت به الفلسفة اليونانية ، بل هو نتاج للتفاعل المستمرين الظالم والمظلوم .

فالإنسان ظالم لنفسه قبل كل شيء ، فهو بطبعه يظلم إذا لم يجد من يمنعه . أي بمعنى ان يميز بين الخطأ والصواب ولكنه قد لا يعرف طريق الصواب ((إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً)) (الإنسان ٣) .

ان تعاقب الطغاة على العراق أحقاباً من الزمن جعلت الكثير من العراقيين بدافع الستر والنجاة ان يظاهروا الظالم ويجانبوا المظلوم ، مما جعلهم ينزلقون لأصحاب السلطة ويأتمرون بهم .

ولان الطغاة لم يسمعوا من الآخرين ذماً مباشراً فقد ظنوا ان السلطة دائمة لهم .

ومهما يكن من الأمر فإن المجتمع الذي يشتد فيه النفاق والتزلف يكثر فيه الصراع والانحراف ، لان الإنسان بطبعه لا يستطيع التخلي عن الأشياء التي استوعبها بنفس السرعة التي اكتسبها .

ولكن يبقى الفرق هو ان الظروف التي تقهر الإنسان وتصادر حريته ليست كتلك التي تمنحه مساحة من الحرية والديمقراطية . فالتراكمات السياسية التي عكست هزات واضطرابات كبيرة على المجتمع العراقي اغلبها اتسمت بالعنف والاضطهاد ، وعليه فقد تجد الفرد العراقي لا يؤمن بإنصاف الحلول ولا يحبذ المناورة ومثل هذه الخصائص قد تجعل الإنسان عند شعوره بالضعف يتنازل عن كل شيء وفي حالة القوة يزهو ويظلم بكل شيء^(*) .

عند الحديث عن الحالة السياسية التي مر بها المجتمع العراقي لآبد من العودة للوراء لتمحيص أهم التحولات التي طرأت على طبيعة النظام السياسي قبل السقوط انطلاقاً من كون ان التغييرات التي حصلت ومازالت تحصل مرتبطة مع بعضها البعض ، وان أي تغير يحصل في انسقة البناء الاجتماعي إنما هو تحصيل حاصل للمراحل السابقة .

لقد مر المجتمع العراقي بأنواع عديدة من الصراعات الداخلية والخارجية والتي كانت في البداية أي قبل فترة الاستقلال على شكل صراعات اتخذت الطابع العشائري بين الجماعات العراقية نفسها .

غير ان وبعد مجيء الاحتلال البريطاني الذي اوجد له بؤرة ارتكاز في المنطقة العربية كان المجتمع العراقي بحاجة ماسة إلى إقامة دولة مستقلة

^(*) ان معاهدة الجزائر ١٩٧٥ بين الجانب الإيراني والعراقي والتي بموجبها أقر العراق حقاً لإيران في ممر شط العرب مقابل ان توقف إيران دعمها للحركة الكردية ن كانت تمثل حالة ضعف تنازل النظام في وقته عن حقه . وفي عام ١٩٨٠ عندما تمكن النظام وأصبح قوياً نقض المعاهدة ودخل الحرب مع إيران ، وفي عام ١٩٩١ حينما دخل في حرب مع الكويت وشعر بالضعف عاد واعترف من جديد بحق للإيرانيين في شط العرب وهو بذلك قد تنازل إلى حد الضياع . وكيف لا وقد استهوته الإبادة الجماعية تعبيراً لفقدان سيطرته على شعبه .

تتهض على أساس الإخاء والعدالة وتحقيق المساواة بين مختلف مكونات المجتمع ، وبعيدة عن التناقضات والنزاعات مع القوى الإقليمية والعالمية .
والذي حدث هو تحول الدولة في أول ظهورها إلى دولة طائفية اعتمدت في تشكيل مؤسساتها على الطائفة السنية مستبعدة بذلك الشيعة والأكراد وباقي المكونات الاجتماعية الأخر من المواقع والمراكز السيادية في الحكومات المتعاقبة (١٨).

وبذا انعدمت المساواة بين الناس في الواقع التطبيقي ، غير أنها كانت قائمة نظرياً بين الأوساط العلمية والإدارية .

وهذا ما يذكرنا بالظروف التي تأسست فيها الدولة الأموية في عهد معاوية الذي خرج على القاعدة الديمقراطية التي تعارف عليها المجتمع العربي الإسلامي فكان الأمويون لا يستخلفون أبناء الإمام ويدققون في الولاية على أساس عرقي مما جعل الدولة تتحول إلى دولة عربية وليست إسلامية جامعة (١٩).

وبالعودة إلى الدولة العراقية فقد ازداد ظلماً وتعسفها بعد عام ١٩٦٨ م حيث تم الخناق بشكل علني على الأكراد والشيعة ، فكثرت المطاردات والانتهاكات لحقوق الإنسان .

ونتيجة لذلك لم يبق إمام المهمشين إلا أن يكونوا جبهات قتالية كما فعل الأكراد أو تيارات وأحزاب معارضة تعمل بكل قواها لتغيير نظام الدولة .
وما المحاولات والانتفاضات التي حدثت بين الحين والآخر من قبل الجماهير والأحزاب وبعض الرموز العسكرية إلا ردود فعل للممارسات السيئة التي مارستها الدولة .

هذا وقد تبلورت تلك الردود على شكل أحزاب وتكتلات اتخذت من المهجر نقطة انطلاق في الوصول للحكم وتغيير نظام الدولة .

ومثلما اعتمدت المكونات المعارضة للحكم الأموي الجاحد لحقوقها على العناصر غير العربية (الفرس) لإسقاط الدولة ، وذلك لاستحالة التغيير من الداخل كذلك اعتمدت القوى المعارضة للنظام السابق على الولايات المتحدة كأداة لتغيير نظام الدولة .

ومن هذا المنطلق يمكن ان يكون العنف السياسي كأحد الأساليب الضرورية للتغيير . وبهذا يكتسب صفة العنف المحرر الذي يكون رد فعل للعنف القاهر (٢٠).

لقد كان من أهم أسباب تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي ما قبل عام ٢٠٠٣م هو ابتعاد القيادة السياسية عن الدارة الحكيمة لشؤون الدولة وركزت جلّ اهتمامها على الإفراط في تكريس الثروات وبناء القصور والسيطرة على الأراضي الزراعية التي تم استصلاحها في الشمال والوسط والجنوب واقتربت ملكياتها بشخصيات محسوبة على الدائرة القرابية لرموز الدولة وأعضاء القيادة الحزبية والسياسية .

لقد تدهور دخل الدولة خاصة في التسعينات مقارنة بالفترات السابقة ومع هذا التدهور فقد كان النظام ينفق الواردات المالية على بناء القصور الفخمة والمنح الكبيرة التي يهبها لفنانين وإعلاميين عرب وأجانب وغير ذلك من الإسراف والتبذير غير المسؤول .

وهكذا كان الأمر بالنسبة للوزراء والمتنفذين سياسياً الذين لم يكونوا اقل ثراء من عائلة الرئيس وأقربائه.

ويعود هذا الثراء بالدرجة الأساس إلى ما كانوا يحصلون عليه من امتيازات وصلاحيات بفرض أنفسهم على أصحاب المقاولات والمشروعات الخاصة من خلال اخذ العمولات القسرية من باب المشاركة او كتسهيل للإجراءات حتى وصل الأمر إلى إعدام بعض التجار بتهمة التلاعب بأسعار المواد الغذائية.

إما كبار العسكريين فقد استغلوا الجنود في بناء قصورهم والرعي في مزارعهم لقاء إعفائهم من واجباتهم العسكرية ، وعلى المستوى نفسه كان الفلاح يزرع أرضه وفي وقت جني المحصول يحضر جلاوزة النظام ويحاسبونه على الناتج المثالي للمساحة المزروعة ، والاسوء من ذلك كان الفلاح لا يحصل على أي مقدار من إنتاجه . وهذا ما يتقاطع أصلا مع القانون والشرع والعرف (٢١).

وعليه فان ما حصل من انشطار وانقسام في الأدوار الاجتماعية أدى إلى تصديق النظام الاجتماعي وانحرافه عن تحقيق أهدافه المعنوية والخلقية فاتجه نحو المادية بشكل سريع مما اثر على زعزعة وضعف البناء الاجتماعي . ان شيوع بعض الظواهر الاجتماعية التي أصبحت من السمات العامة في الحياة اليومية كتدني المستوى المعاشي وازدياد الغلاء والفقر وانتشار ظاهرة الاستغلال وغيرها من الظواهر انعكست سلبياً على العلاقات الاجتماعية وطبعها بطابع الفردية والأنانية .

ثانياً : التوزيع غير العادل لمراكز النفوذ في المجتمع بعد عام ٢٠٠٣ .

بعد فترة السقوط انتقل المجتمع إلى مرحلة جديدة أخذت السلطة السياسية في النظام الجديد مركز الصدارة في عملية الصراع الاجتماعي . فقد خالف النظام الجديد في العراق النظام السابق في عدة وجوه ففي الوقت الذي كانت القومية العربية تمثل وجهة النظام السابق فقد اتجه النظام الجديد صوب الانفتاح حيث ظهرت نزاعات وميول فكرية وعقائدية جديدة . وإذا كان النظام السابق لا يولي غير العرب مناصب قيادية وقضائية إلا ما ندر فان الأخير أول من اتخذ الوزراء ورئاسة الدولة من غير العرب . وفي الوقت نفسه إذا كان الأول قد اعتمد على جيرانه العرب في تثبيت دعائم الحكم في وقت التحديات الخارجية والداخلية فقد انفتح الثاني على كل الاتجاهات وتعامل مع جيرانه غير العرب في مواجهة ظروفه الداخلية.

كان من ابرز ملامح الحياة الاجتماعية في المجتمع العراقي بعد السقوط ان انقسم الناس إلى طبقتين : طبقة خاصة من السياسيين المتنفذين في الحكومة والبرلمان والإدارات العليا، وطبقة عامة من الموظفين والإداريين وأصحاب الحرف بأنواعها .

فالتبقة الخاصة هذه لم يكن بعض أعضائها ذات جذور في المجتمع^(*) . إلا أنهم برزوا نتيجة سيطرتهم على الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية .

ان الفترة التي قضاها بعض أفراد هذه الطبقة في بيئات متعددة قبل فترة الاحتلال كان لابد من ان يكون لهم موالاة للجهات التي دعمتهم في أثناء معارضتهم للنظام السابق مما جعل بالضرورة ان يكون هناك تدخل مباشر في تركيبية نظام الحكم^(**) من قبل أميركا تثنياً لمساعداتها المادية والمعنوية لقوى المعارضة في إسقاط النظام ومن ثم تدخل غير مباشر من قبل دول الجوار للسبب نفسه.

وبهذا استمرت هذه الطبقة متنفذة في الواقع السياسي رغم تزايد درجة الصراع القومي والطائفي بين مكونات المجتمع العراقي . وقد مارس العديد من أعضاء هذه الطبقة كافة أنواع الضغوط من اجل تحقيق أهدافهم ومطامحهم التي كانت تتمثل في الحصول على المال والجاه والهيمنة على مقدرات المجتمع بأي شكل كان^(***) .

^(*) البعض هم من المهجرين الذين يحملون جنسيات مزدوجة او ممن تزوجوا من أجنبيات وما يزال لهم ارتباطات بأصول عقارية ومصالح تجارية بالبلدان التي منحتهم الجنسية .

^(**) التركيبية السياسية التي أسسها السفير الأمريكي بريمر في تشكيلة (مجلس الحكم عام ٢٠٠٣م اعتمدت نهجاً طائفياً وليس وطنياً).

^(***) المساهمات التي افتعلتها في تأجيج نار الفتنة من خلال تبنينهم للمليشيات والجماعات المسلحة ومهاراتهم الإعلامية ومساوماتهم السياسية تحت رداء المحاصصة الطائفية والاثنية.

وقد كان لبعض أفراد هذه الطبقة أساليبهم ووسائلهم في البذخ والترف ،
فما حصل عليه هؤلاء من امتيازات فاقت تلك الامتيازات في عهد النظام
الساق ، خاصة في مجال عدد الحراس الأمنيين وكثرة السيارات المظلمة
بدون لوحات أصولية وتجاوزهم لنظام السير واستفزازهم لعامة الناس
ومضايقاتهم لهم في الإمكان العامة بحجة حماية المسؤولين وغيرها من
المظاهر الغريبة التي عملت على تفشي ظواهر الانحراف الأخلاقي والمالي
(***).

ان تفشي الفساد الإداري وتداخل القيم الاجتماعية واضطرابها واستمرار
الصراع السياسي بين الكتل والأحزاب داخل البرلمان عملت جميعها على
ظهور شعبية جديدة من نوعها ساعدت على إثارة الفتن والاضطراب في
المجتمع .

ان مصدر الشعبية الجديدة هو تدخل الدول الخارجية لاسيما الإقليمية منها
خاصة عندما تعاضمت حالات القتل والتدمير وأخذت الانفجارات والعبوات
الناسفة تطول أماكن العبادة والمستشفيات والأسواق وغيرها من التجمعات
الشعبية .

ولان هذه الظواهر كانت غريبة على المجتمع العراقي وان مصدر الشر
يأتي من حدود دول الجوار بدون استثناء ، وكما ان معظم أفراد الطبقة
السياسية المنتفذة لها ارتباطات ومصالح بتلك الدول فقد سقط الكثير منهم في
وحل الشعبية الجديدة لسكوتهم واستثمارهم لتلك الاختراقات والتدخلات
الإقليمية .

(****) التشريعات الخاصة بتحديد مرتباتهم ومرتببات أعضاء مجالس المحافظات التي تجاوزت حد المعقول
وكذلك قانون التقاعد الخاص بهم في الوقت الذي تهمل فيه التشريعات الخاصة بعامة المتقاعدين من أبناء المجتمع
او غيرها من الأمور الواجب تشريعها .

ان الإنسان الذي يعيش ظروفاً سيئةً ويتعرض فيها إلى الظلم والحرمان والملاحقة قد تتولد لديه أفكار مشبعة بالخيبة والخسران ، ما يجعله أكثر تشاؤماً وتردداً ، فهو يرقب الحوادث ولا يتوقع منها إلا الشر منهم على عكس المتفائلين الذين يواجهون الخوف ولا يهربون منه ولذلك تجد المتشائمين الثر عرضة للحوادث السيئة (٢٢).

وبهذا المعنى فقد كشفت هذه الصورة عن بدء مرحلة جديدة من النزاع بين الانسقة المعاشية من جهة وبين الانسقة الفكرية والثقافية للحياة الجديدة من جهة اخرى.

ان اختلاف المصالح والرغبات في مجتمع يعاني من تحطم وانكسار في بنيته الأساسية لابد وان يحدث صراع بين الجماعات على مراكز نفوذ متقدمة ضمن بنائه الاجتماعي والسياسي . وقد تتخلى الجماعات التي تكسب الصراع عن شعاراتها في محاربة الظلم والتسلط وتسعى نحو ممارسة القهر والاستحواذ بمساندة الجماعات التي تآلفت معها في عملية الصراع وتحقيق التآلف والتساند بين الجماعات المتضررة من عمليات صراع سابقة لأجل حماية وجودها والحفاظ على مراكز نفوذها (٢٣).

وهذا ما حصل فعلاً على مستوى التضامن (البيني) عندما استعانت جماعات المعارضة في صراعها مع النظام السابق بقوى التحالف الأمريكي ، وكذلك الحال بالنسبة للتضامن (الضمني) بين الجماعات الشيعية والكردية في استحواذها على مراكز النفوذ والمواقع المتقدمة في المجتمع .

وتأسيساً على ذلك يمكن ان نجد مقاربة تاريخية بين التدهور الذي حصل أواخر الخلافة العباسية وسقوطها وبين الأوضاع التي آلت إليها الدولة العراقية عام ٢٠٠٣م وحتى يومنا الحاضر .

كان من جملة الخصائص المشتركة بين كلا المرحلتين ، هو أسلوب التطرف الذي استخدمته الدولة في إدارة المجتمع .

فبخصوص العباسيين فان عدم اتعاضهم من المحاولات التي قامت بها المكونات غير العربية (البرامكة) منذ نشأة الدولة من جهة ، وتغافلها لمخاطر التجربة الأموية التي قامت على تعزيز المكون العربي في القيادة ومراكز النفوذ في المجتمع وتجاوزها للمكونات الأخر من جهة ثانية جعلها تقع في الخطأ نفسه الذي وقعت فيه الدولة الأموية عندما تمسكت بالنسق القرابي (القومي) على حساب النسق الديني حيث أثر العباسيون النسق الديني وجعلوه ممراً على النسق القرابي فوق كلاهما في التطرف .

وبالعودة إلى الدولة العراقية في ظل النظام السابق والنظام الحالي فان الخصائص التي يمكن اعتبارها قاسماً مشتركاً بين النظامين ، هو كونهما تعاملتا بتطرف فوق العادة في نظرتهم لكيفية أداء الدولة لمهامها وفي ترجمتهم لفلسفة الحكم .

فبعد ما كان النظام السابق يشد بقبضته المركزية على الدولة ومؤسساتها ويقتل روح المبادرة والتآلف على المستوى الفردي والجماعي ، ويشيع فكرة الاتكالية والعجز في أداء الواجبات وتنفيذ الأوامر من باب (نفذ ثم ناقش) ويستعين بمكون دون آخر ، كان النظام الجديد بالمقابل قد أعطى نفوذاً لأجزاء الدولة وملحقاتها (المحافظات) أكثر من نفوذ الدولة نفسها ، من باب المشاركة في اتخاذ القرارات وتقسيم السلطة والثروة بين أفراد المجتمع تحت شعار اللامركزية (الفيدرالية) .

وبهذه الصورة انتقل المجتمع العراقي من سلطة مونقراطية (فردية) ما قبل ٢٠٠٣ م إلى سلطة ديمقراطية (شعبية) منفلته .

ان خلق فراغ في النسق يسبقه ترهل في العلاقات الاجتماعات الاجتماعية مع التحطم الكامل للبنى التحتية في ظل وجود فجوة بين النسق السياسي والنسق الديني حصل نوع من الشرخ الكبير في النسق الاجتماعي ، مما أفرز إلى الوجود قادة سياسيين فرغت أمامهم المواقع العليا في السلطة .

وبدل ان يشغلوها بادوار وطنية تعمل على استرجاع عافية المجتمع وتعويض أبنائه بالعدل والمساواة ، أصبح البعض منهم أمراء حرب يتاجرون بخيرات الشعب عن طريق نهب وتهريب موارد الدولة ، مستعنين بذلك على جماعات من المنحرفين والفاشليين في المجتمع .

روبرت ميرتن عالم اجتماع أمريكي يشير إلى ان الطموح عندما يتجاوز الحدود الشرعية والقانونية يؤدي بالضرورة إلى خطيئة قيمية ، حيث ان اغلب الذين لا يستطيعون بلوغ أهدافهم بالوسائل المعيارية يلجئون إلى الجماعات الأقل مكانة ونفوذاً مما يجعلهم يتجهون إلى السلوك المنحرف لتحقيق طموحاتهم (٢٤) .

من المعروف ان النفوذ الاجتماعي داخل المجتمع عادة ما يتقاسمه رجال الدين ورجال العلم ورجال المال ورجال السياسة .

كما ان جميع ثقافات المجتمعات تشترك في احترامها لقيمة النجاح واحتقارها لقيمة الخسران والفشل ، وان الناجح هو الذي يتبوأ المراكز الاجتماعية سواء عن طريق كفاءته وخبرته المكتسبة من التعليم او عن طريق ما جمعه من ثروة او جاه في المجتمع .

وبناءً على هذا القياس يصنف أفراد المجتمع في فئات يكون بعضها عالٍ والأخر متوسط وبعضها واطئ .

ولكن ما حصل في المجتمع العراقي لم يكن أساسه الانتماء إلى أي من تلك القياسات بقدر ما كان اختلافاً يكمن في الأنماط المعيشية المتباينة على وجه غير شرعي .

ففي ظل استمرار الانقسامات الداخلية وما يتبعها من تكالب على السلطة والثروة سيطرت على المجتمع جماعات طفيلية انحلت أخلاقها ولم تعد تؤدي أية وظيفة ايجابية سوى أنها كانت تمتهن التزوير والتخريب والاعتداء على أموال الناس وممتلكاتها مرة بالتهديد والقتل ومرة بالخطف والابتزاز .

وبهذه الصورة انعكست الظروف سلبياً على الطبقة العامة من الناس .
وأصبح الإنسان العراقي إمام فوضى إدارية وسياسية لا يحكمها قانون ولا
منطق ولا حتى شرع حيث فقد الكثير من الناس لدرجاتهم الوظيفية لأسباب
سياسية ، وفي الوقت نفسه حصل العديد على فرص وظيفية زوراً وبهتاناً
(*) .

جملة القول ان الصراعات والنزاعات التي سادت العراق حتى يومنا هذا ،
أفرزت إلى الوجود ظواهر إجرامية وانحرافية تنبأها أفراد وجماعات معينة
تحت ذريعة ان الظلم يستوجب التحدي والمقاومة والتصدي للظالم والمتسلط
بكل الطرق حتى ولو قتل البريء بجريرة الظالم . وهذه كثافة يعبر عنها
باللهجة العراقية (أقتله وأقتل أبوه) ومرة تحت ذريعة خيار الديمقراطية
التي يفهم من ورائها إطلاق العنان لإمام تصرف الأفراد لتحقيق مصالحهم
وان كانت على حساب المصلحة العامة . كأن لسان الحال يقول (بكيفي هاي
هية ليش الآخرين عندهم وأني ما عندي) .

والآن بعد ان تعرفنا على بعض الظروف التي أدت إلى سوء توزيع مراكز
النفوذ والقوة في المجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية حتى يومنا
الحاضر علينا مناقشة الأدوار التي قامت بتجسيد تلك الظروف واختزالها .
ولما كانت فلسفة ممارسة السلطة تعتمد على نوع العلاقة التي تربط الحاكم
بالمحكوم والخصائص التي يتمتع بها كل من القائد وجماهيره كان لا بد من

(*) تعرض الكثير من العراقيين إلى فقدان وظائفهم وفي مختلف المجالات (عسكرية ومدنية) من خلال حل
الجيش العراقي والقوى الأمنية وقانون اجتثاث البعث . وقد تحمل هؤلاء وأسراهم معاناة كبيرة في ظل ظروف
معيشية ونفسية مضنكة فهناك العديد من المعلمين والمدرسين والإداريين والفنيين وأساتذة الجامعات ممن شملتهم
تلك الإجراءات حيث لم يحصلوا على حقوقهم المدنية او التقاعدية طيلة الخمس سنوات الماضية ، وبالجانب الأخر
حصل العديد على فرص وظيفية بدون وجه حق تحت باب تعويض المتضررين من النظام السابق . فحصل
البعض على رتب عسكرية وامني من دون شهادات تخصصية بل ان لجنة النزاهة في البرلمان كشفت عن بعض
الشهادات والوثائق المزورة والتي تخص وزراء ومدراء عامون ونواب .

الوقوف على حجم المسؤولية التي تفاعل بها الطرفان في النظام السياسي والتي أدت إلى وصول المجتمع إلى ما نحن عليه .

المبحث الثالث

أسباب تردي النظام الاجتماعي

أولاً : أسباب تخص الحاكم في قيادته للمجتمع

(إياك والدماء وسفكها بغير

حلّها فانه ليس شيء

أدعى بنقمة ولا أعظم لتبعة

ولا أخرى بزوال نعمة

وانقطاع من سفك

الدماء بغير حق)

الإمام علي

(كرم الله وجهه)

إن التجربة البشرية أثبتت أن الإنسان ميّال بطبيعته إلى إساءة استعمال السلطة التي تعطى له . وانه يسعى إلى تحقيق مصالحه الذاتية على حساب المصلحة العامة . لذا فان دمج وتركيز السلطات في يد واحدة يؤدي إلى استبدادها وتعسفها بحقوق وحرّيات الآخرين .

وبهذه الصورة ينهض الحكم الفردي على أساس انفراد الشخص بممارسة السلطة بوصفها حقاً شخصياً له حتى وان كان محاطاً بالمساعدين والمستشارين^(*) والسبب في ذلك أن حب الملك والخلود يدفعان الإنسان في

(*) في مقابلة مع اللواء الركن طالب السعد ون الذي كان احد القياديين في حزب البعث وقائداً عسكرياً في الجيش العراقي ن يذكر انه كان احد أصدقائه المقربين في زيارة له وكان ذلك الصديق حذراً في كلامه وفي جلوسه فما

لحظة غرور إلى تخطي الآخرين وعدم استشارتهم في مساعيه الفردية مما يوقعه في الخطأ .

فعلى الرغم من كل نعماء الجنة التي أباحها الله لآدم وزجه (باستثناء شجرة) فقد آثروا تلك الشجرة مما أوقعتهم في الخطأ ((فوسوس إليه الشيطان ، قال ياآدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لايبلى)) (طه ١٢٠) .

وهكذا فالإنسان الحاكم إذا ما حول السلطة إلى أداة للسيطرة والتجبير فقد تمنحه حالة الخيلاء من الزهو والتصرفات الشاذة التي تجر وراءها دخول الناس في متاعب ومشكلات مزمنة تجعلهم يشعرون بأنهم تحت مطرقة الحياة والموت .

ولهذا فقد يعمد النظام المتسلط إلى ظلم جماعة وسلب حقوقهم ومنحها لجماعة أخرى ، عندما يرفع الفقر والجوع عن جماعة فيجعلها تنبوا بالمناصب والمراكز الاجتماعية والسياسية من خلال ما يوفره لها من فرص تعليم وتوظيف فيجعلها أكثر حركة في الانتقال الاجتماعي والطبقي داخل المجتمع .

وخير مثال على ذلك الإهمال والتهميش الذي تعرضت له جماعات كثيرة في المجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى وقتنا الحاضر .

ولو تفحصنا التاريخ القريب من حياة العراقيين لوجدنا إن النظام السابق اعتمد في أجهزته الأمنية والاستخباراتية والعسكرية والمدنية على جماعات طائفية دون غيرها . ونتيجة لذلك استطاع النظام بالفعل إن يكون سبباً في انتعاش حياة جماعات وطمس وحرمان جماعات آخر .

كان مني إلا ان انهض وأقول له اطمئن كفيلك الله لاتوجد شيء عندي لغرض التسجيل وغيره وكذلك يذكر بأنه ذهب إلى فاضل البراك وعلي حسن المجيد وعدنان خير الله ملتصقاً إياهم التوسط لأحد القادة العسكريين بتهمة الخوض بنكته على صدام حسين . فكانت إجابتهم إن عقوبة النكات أمر يخص صدام ذاته ولا يجوز التدخل في ذلك (كانت المقابلة يوم ٢٠٠٩/٢/٤ على قناة البغدادية) .

إن ملاحقة كل من يعترض على النظام وإيداعه في السجون أو إجباره على الهجرة أو إعدامه يجسد حالة الموت الفعلية لكثير من العراقيين . أضف إلى ذلك إن تجفيف الاهوار وإماتة الأراضي الزراعية وتحريف مجاري الأنهار وإتلاف مياهها ثم العمل على لعبة الحصار والتحكم بالمواد الغذائية وطريقة توزيعها على أفراد المجتمع وغيرها من التغيرات التي طالت التركيبة السكانية للمدن والقرى في عموم العراق ، كاستحداث إحياء ومناطق في بغداد من خلال توزيع الأراضي السكنية ومنح حق الشراء والتملك للمواطنين الذين ينتمون غالى المحافظات الغربية - الشمالية بوجه التحديد في حين حرماها على مواطني محافظات الوسط والجنوب^(*) .

أقول كلها صبت في إطالة عمر النظام والتمتع بالحياة مقابل موت وتهجير الآخرين . إذن فسياسة التلويح بإحياء الناس أو إماتتهم هي طريقة يعتمدها المتسلطون الذين ((يخادعون الله وهو خادعهم)) (النساء - ٤٢) ، ((وما يخدعون الا أنفسهم)) (البقرة ٩) .

ومثلما استخدم النظام السابق تلك السياسات فقد استخدمها النظام الأمريكي في غزوه للعراق عندما أوحى للعراقيين انه سينقذهم من الموت ويعطيهم الحياة والحرية والديمقراطية ، وهو الذي سينعش الاهوار ويعيدها إلى سابق عهدها ويرفع الحصار ويوفر الدواء وسيضع الدستور ويقوم الانتخابات وسيعوض المتضررين والمظلومين وغيرها .

وفي حقيقة الأمر ما جاء به الاحتلال كان الاسوء حيث أزهدت الأرواح وهتكت المحارم وبددت الثروات .

^(*) كان الهدف من ذلك إيجاد موازنة طائفية لسكتة بغداد . وبقدر ما كانت جيدة على مستوى الاختلاط السكاني والإنساني إلا إن الظروف التي حصلت بعد سقوطها أوضحت إن التجمعات السكانية التي أوجدها النظام كان الهدف منه كدرع سكاني يحمي سياسته ونظامه في بغداد وما الإحداث التي أفرزتها الدورة والعامرية والسيدية كواجهات ضد التغيير الجديد في العراق إلا دليل على ذلك .

وليس ذلك بغريب ما دام الشر لا يجلب إلا الشر ، لان النظام السابق ما كان يصل إلى الحكم ويستمر طيلة الفترة إلا بتخطيطهم وتدبيرهم خدمة لمصالحهم في المنطقة . وما إحداث عام ١٩٩١ في العراق إلا دليل على مساعدتهم له في استرجاع سيطرته من جديد وكانت النتيجة ما كانت .

إن عملية الإحباط وعدم إمكانية الخلاص من المتسلط الداخلي أو الخارجي تشكل لدى الإنسان خاصية الرضوخ والاستكانة ، وبقدر ما يكون ذلك الرضوخ ظاهري يوازيه بالمقابل تحدي باطني (*).

وباستمرار عملية الانصياع وعدم الخلاص من القهر والتسلط مع إيجاد متنفس لسيطرة الراضخ المقهور على بعضهم البعض فيصب تبعيته وخنوعه على ممن هم في إمرته داخل العمل أو البيت (**).

لذلك ازدادت حالة الاستسلام التي فيها ينهار اعتبار الفرد لذاته ويكبر تقديره للمتسلط والاعتراف به كواقع حال .

عندها تكون الثقافة في مثل كذا بيئة اجتماعية متخلفة قد اصطبغت بوحل الانحطاط والجمود الذي يسوغ استغلال المتسلط وعجز المقهور .

إن وجود مثل هذه الخصائص وتفاعلها مع الظروف التي يقرها النظام المتسلط تعطيه ذريعة في تحميل المقهور وزر مهانته وخنوعه على أنها

(*) ان اصرار النظام السابق على ان تكون نسبة الاستفتاء ١٠٠% بخصوص بيعة الشعب له دليل على مصادرته للعقل العراقي والتدخل في حرية اختياراته .

(**) سلط النظام السابق أفراد المجتمع بعضهم على بعض من خلال درجة الرفيق في الحزب والتي بموجبها وجد الكثير متنفساً لإظهار تسلطه بحكم السلاح الذي يحمله واللباس الزيتوني الذي يرتديه وعدم استدعائه لدوائر الشرطة إلا بموافقة الحزب فجعل له سلطة على الآخرين خاصة في وقت انخراط أغلبية أفراد المجتمع في الجيش الشعبي والمعسكرات ابان الحرب الإيرانية - العراقية ، بل ان ذلك التسلط لم يسلم منه حتى الإباء والإخوة في العائلة الواحدة.

حالة تكمن في طبيعته مما يجسد لذاته شرعية الاستمرار في التعامل القهري اعتقاداً منه إن القوة هي المناسبة له (***) .

إذن فالواقع يقول إن ضعف الدولة أو زوالها يكون سببها اعتماد الحكم على سياسة العنف والتسلط .

إن القائد السياسي هو ملك المجتمع فلا يجوز له إن يجعل نفسه والأقربين يستأثرون بمكاسب الحكم وثروات الدولة ، بل لابد إن ينصف للعدالة بان يأخذ حق الناس من نفسه ومن خاصته . ومثل هذا السلوك جسده الإمام علي (كرم الله وجهه) في قوله (انصف الله وانصف الناس من نفسك ومن خاصة اهلك ومن لك فيه هوى من رعبتك فانك ألا تفعل تظلم ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده) (٢٥) .

وبالمقابل فالقضاء على الظلم والفساد يتطلب تجاوز ما احتقن في النفوس من ثارات لأن الناس لا يخلون من عيوب ، وعليه فان سلامة نفوس العامة تتحقق بعطف القائد عليهم والثناء على مآثرهم حيث إن الإكثار من ذكر محاسن أفعالهم تنمي فيهم روح التسامح والتفائل وتحفز الأفراد على العمل الجماعي وكما يقول الإمام علي (كرم الله وجهه) إن ظهور مودة الرعية لولايتهم يعتمد على (ترك انقطاع مدتهم ، فأفسح في آمالهم وواصل في حسن الثناء عليهم . وتعدد ما أبلى ذوو البلاء منهم فان كثرة الذكر لحسن أفعالهم تهز الشجاع وتحرض الناكل إن شاء الله) (٢٦) .

ونتيجة لانعدام الثقة بين الحاكم وأفراد المجتمع في تلك الفترة فقد انتقل الصراع والنفوذ من صراع خارجي إلى صراع داخلي ، فتحولت الحاجة إلى رقابة دائمة بين مكونات النظام السياسي، وكان همها الوحيد هو تصيد الفرص وتقويتها على الآخر .

(***) من بين الأمثال والمقولات التي كان يرددها النظام السابق ويطرقها على مسامع العراقيين (العراقيون ماترهم لهم جارة) (جوع كلابك تتبعك) (كان العراقيون حفاي لا يعرفون النعال) وغيرها من الأمثال المذلة .

فمثلما بدأ النظام صراعاته مع الجماعات الدينية وإعدامه للعلماء أمثال الشهيد الصدر الأول والثاني من الطائفة الشيعية والشهيد البدري من الطائفة السنية ، فقد امتدت مواجهاته إلى نظامه الداخلي فاعدم عبد الخالق السامرائي وقبله عدنان الحمداني ومرضى الحديثي وآخرين من أعضاء القيادة القطرية وما كانت من ظروف غامضة وراء موت حردان وعدنان خير الله وما آلت إليه الظروف بقتل الرجل البارز في السلطة الذي كان يمتلك الكثير من أسرار الدولة (حسين كامل) .

وبطبيعة الحال إن مثل تلك الأفعال الظالمة كانت تواجه برد أفعال تساويها بالقوة وتعاكسها في الاتجاه ، تمثلت بتمرد أفراد ينتمون إلى تلك الجماعات أمثال وفيق السامرائي رئيس الاستخبارات في حينها والدكتور راجي التكريتي ورئيس أركان الجيش السابق وغيرهم .

أقول أن ما حصل في العراق من انتهاكات خطيرة لحرية الإنسان كان الحاكم يتحمل وزرها الأكبر حيث سيطر على موارد الشعب بشكل متعسف وبالنتيجة سادت علاقات اجتماعية تمثلت بالحسد والرغبة الجامحة في الانتقام ، فتوالت الانتفاضات والمؤامرات وتوالى معها التدمير لكل مرافق الدولة حتى أصبح الصراع مرضاً عضالاً يفتك ببناء المجتمع .

وبحكم إن الكثيرين مقصرين في مسؤولياتهم الوطنية فقد حملت عملية إسقاط الذنب لدى الآخر المظلوم نوعاً من الانتقام والتشفي من الآخرين عند وصوله للحكم ، حيث تداخلت الأمور على العراقيين واشتبكت النوايا الحسنة بالسيئة واختلط الخطأ بالصواب عند ظهور مطلب التعددية لتحل مفهوم الفردية ، فظهرت حينها مختلف الكتل والأحزاب السياسية للعمل بهذا الاتجاه .

وعلى الرغم من فرصة التغيير فقد ازداد الواقع العراقي سوءاً في ظل قادة سياسيين لا يملكون الإرادة القادرة على تحقيق التوحد والتكامل وذلك

لان الذي لا يملك تغيير ذاته لا يملك إن يغير سواه ((إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)) (الرعد ١١).

والسبب يكمن في أنهم مدينون بلواءاتهم ومخترقون بقراراتهم بالشكل الذي جعلهم يصطفون خلف طوائفهم وقومياتهم كرأس مال لخضوعهم لشروط خارجية لا قوة لهم بها، مما جعلهم يسيرون بالاتجاه المعاكس تطبيقاً للمقولة القائلة (اتفق العرب على ألا يتفقوا) أي إن التوافق فيما بينهم يعني موالاتهم في الرضوخ لتلك الشروط ولذلك كانوا يهربون إلى الشر بتوافقهم وليس منه .

إن ما تفتقر إليه العقلية المتخلفة من مرونة وقدرة على بحث الأمور من جوانب متعددة يجعلها تميل إلى المواقف القطعية والمتصلبة بحكم إن التخلف في العمل السياسي يعد تحصيل حاصل للعقلية العاجزة عن استخدام المنهج الجدلي (٢٧) .

ولو امتثل الجميع للاحتمال الثاني من المقولة لكانت مذاهبهم وطوائفهم تدخل تحت باب إن التعدد والاختلاف كنسق طبيعي في الحياة يؤدي بالضرورة إلى التوحد والتكامل استجابة لحياة مجتمعية شاملة تتسع لأكثر من مكون أو نظام ، عندها يفسر التوافق على إن لا يتفقوا في خضوعهم لما يملى عليهم من شروط وان بمقدورهم الهروب من خطر الذل والخضوع إلى حياة حرة كريمة .

وهذا ليس بالصعب وقد حقق الهنود مجتمعاً موحداً على المستوى العملي في مجال المجالس النيابية والممارسات الديمقراطية عندما شعر القادة السياسيون إن التكامل والتماسك الوطني لمجموع المجتمع لا يمكن تحقيقه إلا من خلال القفز على واقع التناقضات والاختلافات الطائفية والاثنية والعرقية التي يتصف بها المجتمع الهندي (٢٨).

وعملية القفز على الواقع لا يعني تجاهله بل اعتباره نسقاً طبيعياً يلزم الطبيعة البشرية أينما وجدت .

فالاختلاف موجود ومتأصل عند أول بناء اجتماعي (الأسرة) وكلما ازداد حجم البناء ازدادت معه الاختلافات والتباينات ولكونها واقع حال فان الولاء الوطني الذي تفرضه ظروف مكانية واقتصادية وثقافية هو أولى من الانتماء المذهبي أو الأثني بحكم كونه الإطار الأشمل في تحقيق مصالح الأفراد ضمن حدود مكانية وزمانية معينة ((وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير)) (الحجرات ١٣).

ثانياً : / أسباب تخص البيئة الاجتماعية التي يعيشها الحاكم

((ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون))

(الشعراء / ١٥١-١٥٣)

إن البيئة الاجتماعية التي تتراكم عليها الأغلال النفسية والثقافية تؤثر على عقول أفرادها كتأثير الفيروسات الخطرة على حياة الناس الأقوياء من الناحية الجسمية .

وعليه يمكن إن يكون سبب الفساد متأصلاً في شخصية الحاكم نفسه أو في البيئة التي احتضنته وهيأته كأن تكون جماعة أو حزب أو طبقة .

إذن فنحن إمام ما نسميه (بفساد الخلق) الذي يكون وجوده كفيروسات مادية لها القدرة على الانتشار من الفرد إلى الجماعة أو العكس ، وقد يتوقف ذلك على درجة المناعة لكلا الطرفين .

إن كثرة الأمراض الاجتماعية في المجتمع تساعد على تفشي الروح السلبية بين أفراد المجتمع وتجعل الكثير منهم يتكاسلون ويتقاعسون في أداء أعمالهم ، فقد تجد الفلاح مهمل لأرضه والعامل لا يؤدي دوره بالكامل والطبيب يتاجر بمهنته وكذلك المدرس والمهندس .

فقد تجد هناك موظفاً قابلاً وراء طاولته والقلق يساوره في جميع أوقات دوامه ، وإذا ما راجعة مواطن أخذت تعابير وجهه تتلاطم تضجراً بينما قد تعثر على آخر ذات نفسية منبسطة ومنشحة يتمتع بخاصية المبادرة لخدمة الآخرين . والفرق بين الاثنين كون الأول سيء الخلق والثاني لطيفاً بخلقه .

ففي ظل الرضوخ الظاهري للإنسان قد يؤدي في أحيان كثيرة إلى إن يحقد بعض أفراد الفئات المتهورة على النظام السياسي القائم ويعبر عن هذا الحقد بأشكال مختلفة منها التباطؤ في تأدية واجباتهم إثناء العمل وقد يعمد البعض إلى الإضرار بالملكات العامة في صورة تخريب معتمد للممتلكات مادية وقد تأخذ بعض أنماط هذا السلوك نوعاً من الاتكالية وعدم المبالاة .

وقد يصل الحقد أحياناً إلى درجة الاعتداء الشخصي على الأفراد المحسوبين على فئة أو نظام بالضرب والاختطاف أو القتل (٢٩).

إن الظروف السياسية الشديدة الاضطراب عادة ما تحرف الأفكار وتؤجج الانفعال وتساعد على زيادة الإحباط بين عموم الناس الذين امتلأت نفوسهم ذلاً ومهانة .

لذلك يستخدم العنف في مجابهة الظالم المتسلط خاصة عندما يشعر الإنسان إن حالة قلب المعادلة من كونها حالة رضوخ وسكينة إلى حالة انتصار قد لا تتحمل التأجيل ، وعليه يلتمس نتائج مستعجلة تكون القوة بكل أشكالها وسيلة إلى خلاص سريع (٣٠).

فالحالة التي عاشها العراقيون في ظل دولة قوية ظالمة في قوانينها وانتقالهم إلى نظام متسيب لا قانون يحكمه جعلتهم في حالة من التناقض والتخبط ، فبقدر فرحتهم بسقوط النظام وانقشاع عهد الاستعباد والظلم الداخلي، فإن ما جلبه لهم التغيير من ظلم واستعباد خارجي لم يكن من السهل التعامل معه أو أبعاده عن المجتمع .

لذلك تولدت لدى عامة الناس حالة نفسية تمثلت بسلوك جمعي شحنته بعض الشعارات الدينية والوطنية انتهت بمغامرات غير محسوبة حيث اختلط فيها معنى الجهاد بالإرهاب (*).

وبالتالي فإن الاختلال بين قدرات الإنسان وبين قيمه الشخصية تجعلنا إمام أزمة قيم ومفاهيم . فبالوقت الذي تتعاضم فيه القدرات والإمكانات يوماً بعد يوم تشح القيم الشخصية في سلم الاعتبار الأخلاقي .

أن عدم قدرة الدولة على الحد من الفساد الإداري وترك المجتمع يعيش بعيداً عن الضبط خاضعاً للأهواء والنوازع الشخصية ، أصبح عامة الناس يعيشون في جو من الفقر والحرمان . ولهذا اختلفت اتجاهاتهم وأفكارهم وأخذ البعض يخوض بسبب وشتم الآخرين بدافع سياسي حتى وصل الأمر بتكفير البعض وقتلهم .

ومن الأمور التي تساهم في تأجيج الصراع هو تدخل العاطفة فيه كعاطفة الحب والكره ، فإذا ما تدخلت العواطف هنا فإنها توحد الشعور عند الجماعة أو الطائفة الواحدة لفعل سلوك معين دون النظر إلى مشروعية الفعل أو عدم مشروعيته (*).

إن صاحب التعصب لا يخلو من بعض المكابرة والمغالطة ، وبقدر ذلك يصير له مدخل فيما يراد تحقيقه من باب الحجة أو قصورها .

(*) تورط الكثير في ترويح الإرهاب وتأجيج العنف والعنف المضاد بذرائع شتى كمقاومة المحتل أو محاربة العناصر الدخيلة القادمة من الخارج لتدنيس المقدسات وبمباركة وتشجيع العديد من السياسيين تشكلت جماعات وعصابات إرهابية بمظلة طائفية اعتمدت مشروع القتل على الهوية كتبرير للأفعال وردود الأفعال . إلى جانب هذا النوع من العصابات هناك عصابات أخذت تتاجر بسلب وخطف ونهب الأموال العامة والخاصة في ظل انشغال السياسيين بتوطين مصالحهم .

(*) كانت السنة الأولى بعد سقوط الدولة ٢٠٠٣ م هادئة وخالية من الاضطرابات ، وجسدت التعامل الحقيقي لعموم العراقيين مع الظروف الطبيعية . وبقدوم العناصر الإرهابية من الخارج حدثت ظواهر وجرائم ترتب عليها ردود أفعال عاطفية بدوافع عقائدية ، خاصة بعد تفجير ضريح الإمامين في سامراء.

وهذه آفة معترضة في أمور الدين والدنيا ولا مطمع من زوالها لأنها ناشئة من الطبائع المختلفة والعادات السيئة (٣١).

أن معاناة الخمس سنوات الماضية وما سبقها من أمراض اجتماعية تسببت في ظهور جرائم قتل وانتهاك لحرمة الإنسان العراقي الذي لم يعد آمناً على أسرته ومستقبله فهاجر الكثير بحثاً للسلامة والاطمئنان .

وفي مثل هذه الأوضاع انفلت البعض من كل الضوابط والمثل والقيم في وقت أصبح المطلوب منه هو اللاعقلانية واللاتسامح وكأن المراد هو الكفاح من اجل البقاء في ظل تخلي النظام السياسي عن مسؤولياته والتزاماته الميدانية .

إن هذا الواقع السلبي قد شجع على ظهور إشكال وألوان مختلفة من التفكك داخل المجتمع وظهرت نماذج مختلفة يغلب على بعضها الطابع الاستسلامي وربط الأمور بالحالة القدرية إضافة لمن غلب عليهم طابع التمرد بكل ما تعنيه الكلمة .

إن التركيبة السياسية لنظام الدولة حالياً لم تكن موحدة وإنما يشوبها التباين والاختلاف في المواقف والاتجاهات الطائفية والقومية وتجربة خمسة سنوات الماضية من عمرها لم تتوصل بعد لمشروع ستراتيحي يضمن لها إكمال دورها الوطني في البناء والتقدم .

ولقد ترتب على ذلك إن دخل التحلل إلى منظومة القيم الاجتماعية وبدأت تبرز على السطح ظواهر منافية تماماً لما سار عليه المجتمع في وقت الرخاء والاستقرار فظهر المتاجرون باسم الدين والمتشبهون باسم الوطن الذين يقولون شيء ويعملون شيء آخر استجابة لرغباتهم ومصالحهم .

ومثل هذا التحلل في المجتمع وضعف وسائل الضبط الاجتماعي والروحي عند البعض تعود بالأساس إلى الشعبوية الجديدة التي أدخلت إلى المجتمع عادات غريبة عليه ساهمت في انتشار السلوك السلبي .

ومثلما عملت الشعوبية القديمة على خلق فئات الشطار والعيارين لإشاعة الفوضى والاضطراب وانعدام الأمن والاستقرار وتفكك النظام وكل ما من شأنه تدمير النظم الاجتماعية (٣٢). فقد أتاحت الظروف للشعوبية السياسية الجديدة دوراً بارزاً من خلال الحركات السرية والجمعيات التي أوجدت جماعات دينية تعمل على تفكيك السلطة السياسية وسلب مقدرة رجال الحكم في التأثير على مجريات الأمور.

وهذا ما نجده في بعض التنظيمات والجماعات التي ظهرت حديثاً في العراق فوجدت لنفسها غطاءً دينياً توجه به عقول الناس البسطاء وبعض المتعلمين مستغلة بذلك رموزاً دينية الهدف منها نشر الخرافات والممارسات الغير موضوعية والتأثير على العقائد الدينية والتشكيك بالمراجع الدينية التي هي بمثابة صمام الأمان في المجتمع (*).

ويمكن اعتبار تلك التوجيهات ومرافقها من أحداث بذور هتك وتلاعب بالسلطة الزمنية والدينية على غرار ما حدث من دور تخريبي لإتباع أبي مسلم الخرساني الذين قالوا بالتناسخ فجعلوا من المنصور الهاشمي من أبي مسلم نبياً (٢١).

(*) جاءت أحداث الزرعة في النجف ٢٠٠٧م وما تلاها في البصرة دليلاً على غياب الوعي السياسي للمسؤولين وانصرافهم بأمر الحكم والقيادة واستثمارهم لمثل تلك الأحداث من جهة ودليل على تدني الوعي الديني لدى العديد من الناس المتعلمين وغير المتعلمين من جهة أخرى..

المبحث الرابع

مهنية نظام الحكم في توظيف الانسقة الاجتماعية

بيننا في المبحث الأول من أن الدولة ظاهرة اجتماعية أصلية في حياة الإنسان وقد نشأت على يد الأنبياء ورسالات السماء واتخذت صيغتها السوية ومارست دورها السليم على أساس الحق والعدل الذي جاء بها الأنبياء والرسول ، كدولة داود وسليمان والنبي محمد (ص).

فقد تصل ضرورة الدولة في طروحات الفكر الإسلامي المعاصر إلى الحد الذي يوجب التقيد بنظمها ، وإن مثلت نوعاً من أنواع الجور على بعض الحقوق الفردية والاجتماعية وتناقضت مع بعض القواعد المشروعة التي تركز عليها (٣٤).

فالدولة القوية الأركان السليمة هي التي تستطيع الوقوف بوجه كل التحديات لذلك نجد أن ما يريده الغرب من العولمة فضلاً عن أغراض أخر هو تجريد الأمم من مصادر قوتها وفي مقدمة ذلك الدولة (٣٥).

وهذا ما حدث فعلاً عندما عمد التحالف الأمريكي عند غزوه للعراق إلى تحطيم الدولة العراقية وتسريح كل أجهزتها الأمنية والعسكرية والصناعية .

أذن فبغياب الدولة عادة ما تتصاعد وتتأجج رغبات الأفراد والجماعات مما يؤدي إلى بروز عدد من الظواهر التي تتمثل في شيوع الفتن والاضطرابات التي تفكك البناء الاجتماعي وتفاقم الانقسامات المذهبية التي تؤطر جماعات معينة تحت إطار هذه المذاهب وبعد ذلك تنتقل إلى مرحلة جديدة وهي ميل أفراد كل جماعة للتعصب إلى أهداف الجماعة وبشكل متطرف غير عقلائي

، وهذا التعصب بطبيعة الحال قد يسهم في وصول الصراع إلى أقصى درجاته^(*).

إن حب الجاه والرئاسة والمال مسألة عامة لاتختص بفرد دون آخر ، فهي محرك دائم للصراع وذلك لعدم توفرها للجميع في وقت واحد وبقدر متساوٍ . أي أن رغبة الأفراد وميولهم في التدافع للحصول على مراكز النفوذ في المجتمع ، هي التي بموجبها كما يقول أبو حيان التوحيدي قامت (الفتن واستحالت الأحوال وحارت العقول واحتيج إلى الأنبياء والسياسة والمقامع والمواعظ) (٣٦) .

وتحت رداء الدولة عادة ما تحدد الظروف السياسية شكل العلاقة بين الانسقة الاجتماعية، فالمعروف أن تكامل ونضج أي نسق يتحدد بمدى قدرته على التحرك داخل البناء الاجتماعي . ولذلك فقد لا تكون فاعلية الانسقة على درجة واحدة من القوة والتأثير .

وإذا كان لابد من وجود نسق يتقدم بقية الانسقة في إدارة الدولة للعلاقة بين الحاكم والرعية (الشعب) فعلياً إن نقلي نظرة على الظروف التي جعلت بعض الانسقة أكثر فعالية في السيطرة على البناء الاجتماعي خلال فترات معينة مرّ بها المجتمع العربي الإسلامي بهدف المقاربة بينها وبين الواقع العراقي الجديد .

فلو رجعنا إلى الظروف الطبيعية والبيئية التي كان المجتمع البدوي يزرح تحتها في مجتمع ما قبل الإسلام ، لوجدنا إن أكثر الحاجات والمتطلبات التي يجب تحقيقها للفرد تتمثل في الحماية من الأخطار . لذلك كان النسق القبلي (القرابي) الأكثر قدرة على التحرك والفاعلية في مناشط الحياة الاجتماعية

^(*) ماحدث من تطرق بين الجماعات السنية والشيعية بعد تفجير مرقد الإمامين (ع) في سامراء وما تبعه من قتل عشوائى على الهوية .

لهذا استطاع ان يلقي بظلاله على الانسقة الأخرى التي دخلت في فلكه ولم تخرج عن دائرته.

وعندما تكامل المجتمع وأصبحت له دولة بمجيء الإسلام فقد احتل النسق موقعاً متقدماً في البناء الاجتماعي ، نظراً لقدرته على استيعاب مختلف المكونات الاجتماعية من أنصار ومهاجرين ويهود ومشركين بإلغائه كل أشكال الفوارق الطبقية فأحل محلها التآلف والتآخي بين أفراد المجتمع .وبهذا استطاع ان يوجه مسار الانسقة الأخرى ويتحكم بفاعليتها .

وبتوسع الدولة ومؤسساتها في عهد الخلافة الراشدة طرأت على المجتمع العربي ظروف سياسية واقتصادية وقيمية لم يألّفها من قبل فحدثت تغيرات بنائية ووظيفية على واقع البناء الاجتماعي بظاهرة الملك والسياسة والقيادة وغيرها .

ولذلك استعاد النسق القرابي من جديد فعاليته وتمكن من توظيف العصبية القبلية للتأثير على باقي الانسقة الأخرى خاصة في فترة الحكم الأموي .
والأخطر من ذلك ان العصبية وجدت أذنا صاغية من قبل النسق السياسي فحصل امتزاج بين النسق القرابي والنسق السياسي ليعملا سوية على إضعاف النسق الديني وإبعاده عن الصدارة (٣٧).

الأمر الذي رفضته المكونات الاجتماعية غير العربية وأخذت تمهد لحركات رافضة توجت في آخر المطاف بتحول الحكم إلى العباسيين بمؤازرة المكون الفارسي لهم .

وبقدوم العباسيين اخذ الصراع بين مختلف الانسقة منحى آخر ، حيث كشف الصراع عن جانب ظاهري وآخر مستتر لم يكن مألوفاً في المراحل السابقة .

ومن اجل إعادة ترتيب هيمنة الانسقة ، فقد أخذ العباسيون بعين الاعتبار واقع المكونات الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع . فكان لابد من الإشهار بالنسق الديني .

إن فبالقدر الذي كان النسق القبلي عند الأمويين مكشوفاً فقد استتر عند العباسيين تحت غطاء ديني مرحلي من اجل كسب التأييد من الانسقة الأخرى في عملية الصراع .

ومع هذا الواقع تفاعل النسق السياسي مع الانسقة الأخر وأصبح هو الفاعل الحقيقي على الرغم من تغلغل العنصر غير العربي وتأثيره في مرافق الدولة بحيث ظلت اللغة العربية هي لغة الإدارة والثقافة والسياسة في المجتمع العباسي (٣٨).

وبالرجوع إلى مجمل الظروف والظواهر التي طرأت على المجتمع العراقي فقد نجد ان النظام الجديد في العراق قد استثمر النسق الديني في تحقيق أهداف وغايات النسق السياسي .

فقد حاولت بعض الجماعات السياسية ان تبقى الدولة على سباتها وتجير العامل الديني للحصول على مكاسب سياسية وطائفية .

فالذين تبنوا النسق الديني (بقيادة القاعدة) كان الهدف وراءه إعادة سيطرة النسق القرابي (القومي) على الساحة العراقية ، حيث عمدوا إلى محاربة الدولة ومؤسساتها ونادوا بسقوط الحكومات المتتالية بعد عام ٢٠٠٣ م (*).

(*) عندما شعر الكثير من المناطق الغربية بأنهم تضرروا من انهيار الدولة وان معظم أبنائهم فقدوا وظائفهم ومراكزهم القيادية ما كان أمامهم إلا بقبول القاعدة كقوة إسناد لهم في المجتمع ، فقاطعوا الانتخابات ولم يساهموا في العملية السياسية ، ولكن عندما اكتشفوا حقيقة نوايا القاعدة ، أعادوا النظر بأوضاعهم وواجهوا القاعدة واستعادوا وضعهم الطبيعي في المجتمع . تجسد ذلك في الصيحات الوطنية لجماعات الصحوة في الرمادي وفوزها في انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٩م.

وعلى المستوى نفسه ان الذين استثمروا الشعارات والرموز الدينية خلال الخمس سنوات الماضية حاولوا إضعاف الدولة من خلال مناداتهم بالفيدرالية (**).

وعلى الرغم مما تحمله التركيبة السياسية من تعدد وتباين فكري وقومي وديني في المجتمع فسيظل العنصر العربي متمسكاً بدفة الحكم بفعل سيطرته على الآلية الخاصة (بالكبح والموازنة) وهذه الآلية ستساعده على استخدام مبدأ التساهل والتسامح والتشدد والحسم في آن واحد . وذلك على وفق اعتبارين :

الأول : هو اعتماد سياسة التساهل الديني تمشياً مع ما يتميز به الإسلام من تسامح في رسمه لصورة المجتمع الجديد .

والثاني : هو الاستفادة من العملية الديمقراطية القائمة على إطلاق حرية الفكر في مختلف الميادين واستثمار ما عند الآخرين من تجارب وخصائص فضيلة من باب المشاركة في بناء الوطن والدولة العادلة .

وعليه فان المكون العربي الذي يمثل أغلبية المجتمع العراقي ، وان آمن بالحاجة إلى التعددية وفوائدها كبديل للدكتاتورية والتسلط والانفراد بالسلطة ، فانه يبقى متفاعلاً مع المكونات الأخرى وسيلجأ إلى اتخاذ قرارات حاسمة في الحالات التي يرى فيها ان الموازنة في تركيبة الحكم أخذت تميل لصالح تلك المكونات (*) .

(**) ان توجه الكثير من مناطق الوسط والجنوب نحو العملية السياسية كان خوفاً من استعادة الزاخرين للدولة واستئثارهم بالسلطة من جديد . وعليه ايدو مبدئياً مشروع الفيدرالية ، وحينما اكتشفوا ان بعض تياراتهم السياسية غير قادرة على حماية مقدساتهم وان ما حصل من مواجهات داخل الروضة الحسينية والعباسية في شعبان ٢٠٠٧ م مردها اختلاف النفوذ بين تلك التيارات ، قرروا إعادة النظر بالعملية السياسية وتجسد ذلك في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة والتي صوت اغلب أهالي كربلاء لصالح (يوسف ألحويبي) كشخصية مستقلة عرفت بأخلاقها وولائها للمجتمع وكذلك رفض غالبية أبناء البصرة لمشروع إقليم البصرة .

(*) الدستور الذي وضع بشكل سريع من قبل المكونات السياسية جاء في فترة انتقالية قلقة . وعندما صوت عليه الشعب لم يتعرف بعمق على بنوده التي لها مساس بوحدة العراق ومركزيته كالفيدرالية ومادة ١٤٠ وغيرها .

فالاتجاهات الشعبية والحكومية على القرارات التي اتخذها إقليم كردستان بخصوص التفرد برسم السياسة النفطية في المناطق الخاصة به ، وكذلك بخصوص رغبته في إنشاء قواعد أمريكية دون الرجوع غالى موافقة المركز وغيرها من الطموحات السياسية والعسكرية التي كشفتها أحداث خانقين والمقدادية أواخر ٢٠٠٨ م عندما حاولت سلطات الإقليم ان تعترض على دخول عناصر الجيش الوطني لتلك المناطق ، دليل على حضور آلية الكبح والموازنة في المجتمع .

والذي يفسر واقع التكتلات السياسية التي ارتبطت بالنظام السياسي الجديد على إنها حالة عامة يفهم من ورائها ان الدولة العراقية وقعت تحت تأثير الجانب السلبي لهذه التعددية فهذا غير صحيح .

فعلى مستوى المنهج العلمي والمنطقي ان تشكيل الدولة العراقية كظاهرة قامت على تفاعل عدة متغيرات مستقلة وأخر تابعة يشكل فيها المكون العربي متغيراً ثابتاً بينما تشكل المكونات الأخر متغيرات معتمدة (نتيجة) . ويعني ذلك ان الدولة العراقية قامت في أول تأسيسها من حيث الاسم كشكل والرمز كمضمون على غرار جمهورية مصر العربية أو الجمهورية العربية السورية مع ماتشتمل عليه تلك الدول من عناصر غير عربية في تكوينها الاجتماعي .

وعليه فالواقع يقول ان الدولة العراقية كائن اجتماعي عربي حالها حال الأسرة من حيث التأسيس والتكوين . وما المكونات الأخرى إلا حالة تكميلية لبناء الدولة العراقية مثلها مثل حالة التفاعل بين الرجل والمرأة وتقاسمهما الأدوار في تنظيم وإدارة شؤون الأسرة والمجتمع .

وعلى الرغم لم يحدث تشريع خاص بتلك الموضوعات إلا ان بعض المكونات السياسية تعاملت معها وكأنها واقع حال ،، مما جعلها تتسارع في توجهاتها الخاصة (في ظروف الم وجراح المجتمع) وتستخدم لغة المساومة بالاصطاف السياسي أو التلويح بالانسحاب من العملية السياسية مرة واستخدام القوة او الانفصال مرة اهرى .

وتأسيساً على ذلك فمثلاً يحق للرجل ان يقود الأسرة وينظم أدوارها بحكم أهليته البايولوجية والقدرة الاتفاقية (الاقتصادية) كذلك يحق للدولة العراقية، إذا ما أريد لها ان تنهض بكل انسقتما السياسية والدينية والاقتصادية عليها ان لا تفرط بموقع المكون العربي في ذلك (*).

فعلى مستوى الواقع الفسيولوجي والبيئي قد يصح ان يتحد عنصر من الكائنات الحية مع أفراد من جنسه ليكون مركباً يخصه يطلق عليه (بالهجين).

وبقدر أهمية أجزاء المركب الجديد التي تجمع بين خصائص الشجرة الأم والساق الملتحم بها ، يبقى دور الشجرة ومقومات التربة التي تستمد منها الغذاء هي التي تحدد سلامة ونكهة الثمرة الهجينة .

وكذلك العراق فكل ما يضاف إليه من مكونات تزيده غنى وتكاملاً وبالوقت نفسه إذا ما تكاثرت العناصر وتدافعت في الحيز المكاني والزمني عندها يصح للأجزاء كما يصح للأبناء الخروج من الدار والبحث عن دار أخرى إذا ما توفرت لهم شروط الاستقلال المالي والاقتصادي والمكاني . وبعكسها ل لا يحق للأجزاء كما كما للأبناء ان يتصدروا مسؤولية والدهم ما لم يكن قد فقد أهليته في القيادة .

إذن فطالما هناك تفاعل وتمازج يسير وفق ثوابت مادية وفكرية تحرسها مقومات راسخة نسبياً [اللغة والدين والقيادة] فإنها تكفل مراقبة وموازنة جميع الانسقة الاجتماعية والثقافية في المجتمع (٣٩).

(*) ان تولي الرجل لقيادة الأسرة مشروط بأهلية العقل والحكمة والعدل ، وبغير ذلك يمكن للمرأة ان تقود الأسرة إذا كانت مؤهلة أكثر من الرجل في ظرف من الظروف . وكذلك يمكن للمكون غير العربي ان يقود الأمة الإسلامية في مرحلة من المراحل عندما ينحرف المكون العربي عن أهليته القيادية .

محصلات ختامية

مقومات كبح الظالم وتحفيز المظلوم

ان ظلم وتعسف الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى يومنا الحاضر ومحاباتها لجماعة دون أخرى ، وما نتج عنها من مواجهات ونكسات جسدت بالضرورة خصائص سلبية عكست ظلم وطغيان الحاكم وجهل وتعنت المحكوم .

ومتلما تشكل الخصائص السلبية لكليهما تحدياً لنظام المجتمع في ظروف معينة ، كذلك بالإمكان اكتساب الخصائص الايجابية التي يستطيع بها القائد وشعبه تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع .

ان ما موجود من سمات ايجابية وسلبية بين البشر يعود إلى عاملين أساسيين : الأول فطري والثاني يستند على قدرة الكائنسان في استخدام العقل في التفكير من اجل البحث عما يكون ملائماً في المحافظة على تواصل وبقاء كل من الفرد والمجتمع .

لذلك فان جميع الناس مشتركون في الفضائل والنقائص ولا يمكن اعتبار الفوارق بينهم فوارق ثابتة لا تقبل التحوير أو التبديل أي بمعنى آخر

لأنستطيع القول بان الخصائص الفلانية هي خصائص حكر على هذا المجتمع أو ذاك دون ان يكون لها وجود في غيره من المجتمعات .، وهذا ما يؤكد التوحيدي ((ان الأمم كلها تقاسمت الفضائل والنقائص باضطرار الفطرة واختيار الفكرة ، ولم يكن بعد ذلك إلا ما يتنازعه الناس بينهم بالنسبة القرابية أو العادة المنشئية))(٤٠)

ان ما يميز الإنسان عن المخلوقات الأخرى هو قدرته على التحكم في سلوكه والتميز بين النافع والضار له .

وعليه فان حالة التعميم فيما يخص الفضائل أو الرذائل في أي مجتمع تحدده الظروف البيئية والاجتماعية ، وان ما يمتاز به أي مجتمع من رذائل قد لا يعني بالضرورة ان يمتلكها جميع أبنائه بنفس القدر .

أنا نؤمن بان العراقيين كيان اجتماعي ذو ميزات يختلف عن الكيانات العربية والإسلامية ، فهم يتميزون بتركيبة نفسية اجتماعية معقدة وفي الوقت نفسه يتمتعون بعناصر قوة تصلح ان تكون حلاً لتلك العقد .

وعلى الرغم من الظروف التاريخية المركبة التي وصمتهم بالترلف والتلون وصعوبة الانقياد ، فهم أصحاب نزعات خيرة تصلح بذوراً لتطورات ايجابية هائلة بحكم تأصل الدين والحضارة في نفوسهم (*)

وبنظرة واحدة إلى واقع الحياة الاجتماعية لعموم العراقيين خلال تعاملهم مع الأحداث التي اعترضت تكويناتهم الطائفية والاثنية ، نجد أنهم ينحنون لفترة ما لشدة الحدث وحدثه ، ولكنهم سرعان ما يتمالكون أنفسهم ويسترجعون ثباتهم من جديد .

(*) افرازات الانتخابات الأخيرة في مجالس المحافظات خاصة في الانبار وكربلاء والبصرة أعطت دليلاً على ان العراقيين يمتلكون الوعي الحضاري اللازم لإعادة التوازن في المجتمع .

ففي التاريخ هناك مقتضيات تساعد على المواجهة والتحدي والجهاد ضد سلطة ظالمة لشعوبها ، وبالمقابل هناك ظروف تستوجب المهادنة والاستجابة إذا ما وجد في تلك الظروف صلاحاً لها .

أي ان عمل الناس لا يوصف بالصلاح أو الفساد إلا بالهدف الذي ينشدونه فالعبادة بهدف الطاعة عمل صالح والعبادة ذاتها بهدف الرياء عمل طالح كذلك سلوك الناس وتذبذب تصرفاتهم مقرونة بنياتهم . وبالنية وحدها يتقرر ما إذا كان العمل ضاراً أو مفيداً كما جاء في قوله تعالى ((قل كل يعمل على شاكلته)) (الإسراء ٨٤) ، وما جاء في الحديث الشريف (لكل امرئ ما نوى) .

فالإنسان بحاجة إلى الأمن الذي يوفر الطمأنينة وبتوفر الاطمئنان يمكن للجماهير ان تتطلع بروح ايجابية نحو من يقودها كما يقول الله تعالى ((قالوا نريد ان نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم ان قد صدقتنا ونكون عليها من الشاهدين)) (المائدة ١٣) .

كذلك يعول العراقيون على إرادة وتصميم قاداتهم السياسيين في تجاوز العقبات ومساعدة الناس وإنقاذهم من أوضاع مأساوية ، وإذا ما تمكنوا من إيقاف عمليات الخطف والأسر والقتل على الهوية وتعاملوا مع الجوع والظلم بشيء من الموضوعية فهم بذلك قد اقتحموا أول العقبات ألا وهي عقبة النفس التي يقول فيها الله تعالى ((وما أدراك ما العقبة فك رقبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة)) (البلد ١٢-١٤) .

وبحكم ان الطبيعة البشرية تحمل وجهين احدهما متمرّد والأخر مطيع مسالم فان الحديث عن احدهما له ارتباط بتحقيق المصالح أو عدمها ، فالذي يحقق أهدافه ومصالحه دون وجود عقبات تمنعه من ذلك يميل غالى تغليب القيم الدافعة إلى التماسك والتعاون والذي يعجز عن ذلك يميل باتجاه الرفض والاستنكار بكل الوسائل .

أقول إذا ما أراد الساسة العراقيون ان يخلصوا العراق وانسفه من المحنة التي هم فيها عليهم ان يتخلصوا من عقدة سيف بن ذي يزن الذي استعان بكسرى الفرس لتخليص اليمن من الأحباش حيث دخل الفرس إلى اليمن واستأثروا بالحكم لأنفسهم وتركوا الشر لأهله (٤١).

وإذا كانت خياشيم السياسيين قد تزكمت برائحة الحرب غير قادرين على مراقبة غراب البين ، فعليهم ان يتوقعوا المصير الذي آل إليه شاعرنا الكبير امرئ القيس عندما ذهب إلى قيصر الروم ليستعين به على قومه ، فبادره القيصر وأهداه جبّة مسمومة تقيه برد الصحراء فنهشت جسمه وهو في طريقه إلى قومه يشدو قفا نبك .. والفرق بين الحالتين ان القيصر حصر الشر بصاحبه وترك العرب بخيرهم في حين بادر الأول وأخذ الكل بجريرة الجزء ولنا من التاريخ عبرة وتجربة ان أراد الجميع خير وصلاح المجتمع . وبالمقابل فان اجتياز العقبات من قبل عامة الناس يتطلب وعياً جماعياً والوعي الجماعي في علم الاجتماع يعني إدراك الفرد لنفسه كعضو في جماعة والمطلوب هو الوعي الانعكاسي وليس الوعي المشارك الذي بموجبه يستجيب الفرد لعالمه من خلال غرائزه وانفعالاته حيث يتمسك بعاداته وتقاليدته دون تفكير أو مراجعة .

فبالوعي الانعكاسي يستطيع الإنسان ان يعمل على تقريب وجهات النظر المختلفة من خلال المناقشة الموضوعية بما يؤدي إلى التقدم في كل الاتجاهات (٤٢) .

يدلنا التاريخ على ان تكوين الدولة العربية الإسلامية شهد صراعاً بين الواقع الاجتماعي المعاشي والرؤى الدينية المختلفة واستمر هذا الصراع يحمل على إفراس حركات اجتماعية ومحاولات تغيير ذات أهداف ومضامين متعددة أدت تاريخياً إلى ان تجذر الصراع تارة بين الطوائف الإسلامية نفسها وتارة أخرى بين القبيلة والدين .

فموقع الدين في المراحل الأولى من تطور أي مجتمع يكون هو الغاية والسلطة هي الوسيلة في النظام الاجتماعي ، وإذا ما تقاطعت السلطة مع الدين فان القوة والتفرد هي الطريق إلى السلطة ، ومن هنا يحصل التقارب بين النسق السياسي الانسقة الأخرى على حساب النسق الديني . ((فقد وصل هذا الأمر بعد مدة إلى آل النبي ولكن لما ضعف الدين وتحلل ركنه وتداوله الناس بالغبلة والقهر)) (٤٣).

ومن هذا المنطلق فان التفكك وشيوع الفردية والأنانية بدل الجمعية في المجتمع دليل على انفصال العلاقة بين الدين والدولة .

فمن البشر من يمزج بين الدين والفلسفة بدون أدلة عقلية مثلما نهج إخوان الصفا وأصحاب الكلام وغيرهم من الجماعات التي تميل إلى فصل الدين عن السياسة تحت باب العولمة والتحرر . ومثل هذه الصيحات تساهم بدون شك في تعاضم الصراع الفكري داخل المجتمع . ((وإنما دخلت الآفة من قوم دهريين ملحدين ركبوا مطية الجدل والجهل ومالوا إلى الشغب بالتعصب... وهذه طائفة معروفة .. طاحوا في أودية الضلالة واستجروا الى جهلهم أصحاب الخلاعة والمجون) (٤٤) .

ان النزاع حول السلطة في العراق يخفي ولاءه الأزمة الحقيقية التي تتجاوز في أسبابها وأبعادها الوظيفية الايجابية التي يطرحها النسق الديني . ولما كان الواقع يقول ما من مجتمع في الوجود إلا وله دين يكون بمثابة صمام أمان لتوازن وتطور نظامه الاجتماعي ، فان الناظر في أحوال الناس كما يقول التوحيدي ((ينبغي ان يكون قائماً بأحكام الشريعة حاملاً للصغير والكبير على طرائقها المعروفة لأن الشريعة سياسة الله في الخلق والملك سياسة الناس للناس على ان الشريعة متى خلت من السياسة كانت ناقصة والسياسة متى عريت من الشريعة كانت ناقصة)) (٤٥).

والذي ينظر الى الدين كمسألة اعتقاد فردي تكون نظرتة احادية الجانب لا تضمن اختبار المفاهيم والأفكار على الواقع الاجتماعي مما يبعد الناس عن الطقوس الدينية كممارسة روحية جماعية تعرفهم على ما يصلح وما لا يصلح من الأشياء .

وتأسيساً على ذلك فالدين كنظام موحد للمعتقدات يمثل مجموعة من الظواهر العقائدية والممارسات التي تعمل على تنظيم السلوك الإنساني حيال العالم الفوقي مما يعطي معنى إنسانياً للحياة البشرية .

ولهذا فقد مارس الدين وظيفة هامة في دعم التماسك الاجتماعي وضبط سلوك الأفراد . ولذلك نجد ان ممارسة المعتقدات الدينية بالطقوس الجماعية هي عملية تعبوية المراد منها الارتقاء والسمو الخلقي بما يساهم في تحقيق التضامن والتكامل الاجتماعي (*).

إذن فالإسلام في حركته لا يجذب فكرة الوطنية الإقليمية في مجتمعه ولكنه يبقى على المعنى الطيب من تلك الفكرة . وهو معنى التجمع والتآخي والتعاون والهدف الذي تلتقي من اجله جماعة من الناس .

فعلاقة الرحم تمثل صلة الفرد المباشرة بالنسق القرابي حيث ان انتسابه لجماعه من الجماعات تضمن له حالة من الأمن والاستقرار وهي بذلك تشكل له علاقة مادية أكثر من كونها علاقة معنوية .

وبالمقابل فان النسق الديني المتضمن علاقة التآخي تجسد الجانب المعنوي للفرد بما يضمن ويعزز إشباعه النفسي والاجتماعي .

وما الخطوة التي بادر بها النبي محمد(ص) عندما آخى بين الأنصار والمهاجرين ما هي إلا دليل على حرصه لتحرير العلاقات بين المؤمنين على وفق العنصر المادي والعنصر المعنوي .

(*) ان مشاركة مختلف الطوائف الدينية الذي جسده اربعينية كربلاء وكذلك التجمع السني والشيعي لإحياء المولد النبوي في الاعظمية يمثل وعياً اجتماعياً لمعنى التوحد والتكامل الذي يلعبه الدين في المجتمع .

ان الدولة المطلوب إقامتها في وضعنا العراقي الجديد هي دولة عصرية تضعف العصبية الطائفية المتفجرة وتقضي على النزاعات داخل الطوائف وفيما بينها امتثالاً لقول نبينا (ص) ((ليس منا من دعا الى عصبية وليس من قاتل على عصبية وليس منا من مات على عصبية)) (٤٦).

وبتحرير الدولة من تبعيتها للطوائف يتحرر الإنسان العراقي من ارتهانه للطائفة ويتحرر المجتمع من صيغة التناظر الطائفي التي أوصلته الى حافة التفكك والانهيار ليصب في خانة التعايش الإسلامي الأعم والاشمل .

وبعكس ذلك سوف يكون العراق على شاكله لبنان الذي رهنته السياسة الاستعمارية بيد فئات حاكمة عملت وما زالت تعمل على ترتيب الطوائف ترتيباً هرمياً يصعب فيه نشوء دولة مركزية لها القدرة على تحجيم نفوذ الجماعات أو التوازن بينها (٤٧) .

فالدين الذي لا يعتمد في ترابطه على وشيعة الجنس أو عنصر الدم بالشكل التعسفي يقضي بلا شك على نزعة الاستغلال العنصري ، ومثلما جعل الإسلام خيره للناس جميعاً ((وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)) (الأنبياء ١٠٧) فإنه يدفع الظلم عن الناس جميعاً حتى ولو كان الظالم احد المسلمين أو جماعة منهم .

فوجود الظالم من بين المسلمين لا يسوغ ظلمه بقدر ما يسارع الى كفة والوقوف في وجهه ((انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً)) وعندما سئل كيف نصره ظالماً قال الرسول (ص) (بمنعه من الظلم)) (٤٨).

أما كيف تتحول الأمة من مرحلة الى أخرى أفضل وأكمل فذلك يعتمد على درجة استجابة الأمة للعوامل الأساسية التي ترتبط بمدى قبول العقائد الدينية التي تساعد على التضامن والتماسك وكذلك يعتمد على درجة استعدادها في مسابقة الزمن واختصاره من اجل الإسراع بعملية التحول الايجابي ، ولذلك فان عملية النهوض والتحول المنشود للعراقيين لا يمكن

ان تتم دفعة واحدة وإنما بالتدريج وبالإرادة ينبعث العطاء من جديد وتتحول الترسبات الأسنة الى واقع نظيف يكون سائغاً وطهوراً للجميع في ظل رجال مؤمنين بالعقيدة غير متاجرين وملتبسين بالعناوين الدينية والسياسية .
ان التوجه الذي يقوم به بعض القادة المخلصين باتجاه مصلحة وطنية حقيقية دليل على تصويب الأمور بمسارها الصحيح في وقت تتدحر فيه فلول القاعدة والعصابات والمليشيات الساندة لها في العراق .

الهوامش

- ١- أبو حيان التوحيدي : البصائر والذخائر عشرة مجلدات : تحقيق إبراهيم الكيلاني ، مطبعة الإنشاء ، دمشق ، ١٩٦٤ ، ج٣ ، ص ٢٥٣ .
- ٢- د. قيس النوري : طبيعة المجتمع البشري، بغداد ، مطبعة اسعد ، ١٩٧٠ ، ص ٢٤٧ .

- ٣- نيقولا تيما شيق : نظرية علم الاجتماع : ترجمة محمود عودة وآخرون ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٠ ، ص١٤٦ .
- ٤- د. محمد كاظم المشهداني : النظم السياسية ، جامعة الموصل ، ١٩٩١ ، ص٣ .
- ٥- إبراهيم درويش : النظام السياسي (دراسة فلسفية تحليلية) ، ج١ ، ط٢ ، ١٩٦٩ ، ص٣٣ .
- ٦- د. عبد الحميد متولي : القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، ج١ ، ط٤ ، ١٩٦٥ ، ص٢١ .
- ٧- برهان عليون : الدولة والدين ، المؤسسة العربية للنشر والدراسات ، لبنان ، ١٩٩١ ، ص٢٧ .
- ٨- د. محمود عاطف ألبننا : الوسيط في النظم السياسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص١٦٦ .
- ٩- د. منذر الشاوي : القانون الدستوري (نظرية الدولة) ، ط٢ ، دار القادسية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٣٥ .
- ١٠- د. إبراهيم احمد شلبي : تطور الفكر السياسي ، بيروت ، الدار الجامعية ، ١٩٨٥ ، ص٨٤ .
- ١١- روشيه رجي : علم الاجتماع الأمريكي ، دراسة لإعمال تالكوت بارسونز ، ترجمة محمد الجواهري ، احمد زايد ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨١ ، ص١٠٢ .
- 12- Warshay . Leon .H.((The Current State of sociological theory)) .
David Mekay company INC. NewYork 1975.p.98.
- ١٣- السيد محمد باقر الصدر : الإسلام يقود الحياة ، مطبعة وزارة الإرشاد الإسلامي ، قم (د.ت) ص٥ .

- ١٤- ألبرت حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة ، ترجمة كريم عزقول ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص ١٧ .
- ١٥- ابو الحسن الندوي : التفسير السياسي للإسلام ، ط ٣ ، المركز العربي للكتاب ، الشارقة ، ١٩٩١ ، ص ٧٨ .
- ١٦- محمد احمد البيومي : علم الاجتماع الديني ، دار المعرفة ، الجامعة الإسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ٣٣٣ .
- ١٧- د.برير العبادي : العنف السياسي بين الإسلاميين والدولة الحديثة ، مجلة الفكر الجديد ، العدد ٧ ، ١٩٩٦ ، ص ٢١٥ .
- ١٨- حنا بطاطو : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ط ١ ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٨٧ .
- ١٩- د. عبد العزيز الرفاعي : أصول الوعي القومي العربي ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٢٦ .
- ٢٠- د. حسن حنفي : الأصول الإسلامية ، مكتبة مدلولي ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٦٢ .
- ٢١- محمد رضا النعماني : سنوات المحنة وأيام الحصار ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٥٦ .
- ٢٢- د. علي الوردي : خوارق اللاشعور ، ط ١ ، منشورات سعيد بن جبير ، قم ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٣ .
- 23- Demerath .N.J and Richard .A.Peterson ((System change and conflict)) the free press Macmillan publishing co.I.N.C.New York,1967,p.207.
- 24-Robert .K.K .Merton : ((Social theory and Social structure)) (New York.the free press) 1957.p.146.
- ٢٥- السيد تقي محمد المدرسي : فقه الدستور ، ص ٢٢ .

- ٢٦- المصدر نفسه ، ص ٢٤ .
- ٢٧- د. نديم البيطار :التخلف السياسي وابعاده الحضارية ،مجلة دراسات عربية ، السنة العاشرة ، العدد ٩ ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- 28-V.M . Tarkunde : Ra tionalism . humanism and democracy .B.S. Saxema .associate editor 1985.p.115.
- 29- Howards .Becker : The Out Siders((Studies in the sociology of Deviance)) (New York the free press) 1963 ,p.157-158.
- ٣٠- د. مصطفى حجازي : التخلف الاجتماعي - مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور ، الطبعة العاشرة ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٧ م .
- ٣١- ابو حيان التوحيدي : الامتاع والمؤانسة ، ثلاثة اجزاء ، شرح احمد أمين واحمد الزين ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت (بلات) ، ج ٢ ، ص ١٣١ .
- ٣٢- د. متعب السامرائي : الواقع الفكري في المجتمع العربي الجديد ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص ١٣ .
- ٣٣- د. محمد بديع شريف : الصراع بين العرب والموالي ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٤ .
- ٣٤- د. صلاح الصاوي : وحدة العمل الإسلامي في مواجهة العولمة ، مجلة المنار الجديد ، العدد العاشر ، ٢٠٠١ م ، ص ٤٠ .
- ٣٥- محمد حسين فضل الله : الحركة الإسلامية ، هموم وقضايا ، دار الملاك للنشر والتوزيع ، ط ٣ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٣١٥ .
- ٣٦- ابو حيان التوحيدي : الهوامل والشوامل ، نشرة احمد أمين واحمد صقر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥١ ن ص ١٤٨ .

- ٣٧-د.عبد العزيز الدوري : مقدمة في تاريخ صدر الإسلام ، دار الرسالة ، بغداد ، ١٩٩٤ ، ص١٠٥ .
- ٣٨- الطبري ، ابو جعفر محمد بن جرير : تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر ، ج٨ ، ١٩٦٨ ، ص٤٠ .
- ٣٩- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد : المقدمة ، تحقيق د. عبد الواحد وافي ، دار الشعب ، القاهرة ، (بلا . ت) ص١٦٤ .
- ٤٠- ابو حيان التوحيدي : الامتاع والمؤانسة ، ج١ ، ص٧٥ .
- ٤١- صابر طعيمة : الاسلام ومشكلات سياسية ، دار الجيل ، بيروت ن ١٩٧٤ ، ص١٥٢-١٥٥ .
- ٤٢- عبد الرزاق مسلم : مذاهب ومفاهيم في الفلسفة والاجتماع ، المكتبة العصرية (د. ت) .
- ٤٣- ابو حيان التوحيدي : الامتاع والمؤانسة ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص٧٦ .
- ٤٤- المصدر نفسه ، ص١٨ .
- ٤٥- المصدر نفسه ، ص٣٣ .
- ٤٦- صابر طعيمة : الاسلام ومشكلات سياسية ، مصدر سابق ، ص٩٤ .
- ٤٧- د. عبد الحلیم بركات : المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص٢٥٠ .
- ٤٨- صابر طعيمة ، مصدر سابق ، ص١٠٠ .

المصادر

- ١- ابن خلدون عبد الرحمن : المقدمة ، تحقيق د. عبد الواحد وافي ، دار الشعب ، القاهرة (بلا. ت).
- ٢- بركات ، عبد الحليم : المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٥.
- ٣- بطاطوا حنا : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ط١ ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠.
- ٤- البنا محمود عاطف : الوسيط في النظم السياسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٨.
- ٥- البيطار ن نديم : التخلف السياسي وابعاده الحضارية ، مجلة دراسات عربية ، السنة العاشرة ، العدد التاسع ، بيروت ، ١٩٧٤.
- ٦- البيومي ، محمد احمد : علم الاجتماع الديني، دار المعرفة ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ .
- ٧- تيماشيف ، نيقولا : نظرية علم الاجتماع ، ترجمة د. محمد عودة وآخرون ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٠ .

- ٨- التوحيدى ، ابو حىان : الامتاع والمؤانسة ، ثلاثة اجزاء ، شرح احمد أمين واحمد الزىن ن منشورات مكتبة الحىاة ، بىروت (بلات) ج٢ .
- ٩- التوحيد ، الو حىان : البصائر والذخائر ، عشرة مجلدات ، تحقيق ابراهيم الكىلانى ، مطبعة الإنشاء ، دمشق ، ١٩٦٤ ، ج٣ .
- ١٠- التوحيدى ، ابو حىان : الهوامل والشوامل ، نشرة احمد أمين واحمد صقر ، مطبعة لجنة التألىف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥١ .
- ١١- حجازى ، مصطفى : التخلف الاجتماعى ، مدخل الى ساىكولوجىة الانسان المقهور ، الطبعة العاشرة ، الدار البىضاء ، ٢٠٠٧ م .
- ١٢- حنفى ، حسن : الأصول الإسلامىة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- ١٣- حورانى البرت : الفكر العربى فى عصر النهضة ، ترجمة كرىم عزقول ، دار النهار للنشر ، بىروت ، ١٩٦١ .
- ١٤- دروىش ابراهيم : النظام السىاسى (دراسة فلسفىة - تحلىلىة) ، ج١ ، ط٢ ، ١٩٦٩ .
- ١٥- الدورى ، عبد العزىز : مقدمة فى تأرىخ صدر الاسلام ، دار الرسالة ، بىداد ، ١٩٩٤ .
- ١٦- الرفاعى ، عبد العزىز : اصول الوعى القومى العربى ، مؤسسة المطبوعات الحدىثة ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- ١٧- السامرائى ، متعب مناف : الواقع الفكرى فى المجتمع العربى ، بىداد ، ١٩٦٦ .
- ١٨- الشاوى ، منذر : القانون الدستورى (نظرىة الدولة) ط٢ ، دار القادسىة للطباعة ، بىداد ، ١٩٨١ .
- ١٩- شلبى ، ابراهيم احمد : تطور الفكر السىاسى ، بىروت ، الدار الجامعىة ، ١٩٨٥ .

- ٢٠- شريف محمد بديع : الصراع بين العرب والموالي ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ٢١- الصاوي ، صلاح : وحدة العمل الإسلامي في مواجهة العولمة ، مجلة المنار الجديد ، العدد ١٠ ، ٢٠٠١ م .
- ٢٢- الصدر ، محمد باقر : الاسلام يقود الحياة ، مطبعة وزارة الإرشاد الإسلامي ، قم (د.ت)
- ٢٣- الطبري ، ابو جعفر محمد بن جرير : تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر ، ج٨ ، ١٩٦٨ .
- ٢٤- طعيمة ، صابر : الاسلام ومشكلات سياسية ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- ٢٥- ألبادي ، برير : العنف السياسي بين الإسلاميين والدولة الحديثة ، مجلة الفكر الجديد ، العدد ٧ ، ١٩٩٦ .
- ٢٦- غليون ، برهان : الدولة والدين ، المؤسسة العربية للنشر والدراسات ، لبنان ، ١٩٩١ .
- ٢٧- فضل الله ، محمد حسين : الحركة الاسلامية ، هموم وقضايا ، دار الملاك للنشر والتوزيع ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- ٢٨- المدرسي محمد تقي : فقه الدستور واحكام الدولة الاسلامية ، دار محبي الحسين ، ط١ ، ٢٠٠٤ م .
- ٢٩- متولي ، عبد الحميد : القانون الدستوري والانظمة السياسية ، ج١ ، ط٤ ، ١٩٦٥ .
- ٣٠- مسلم ، عبد الرزاق : مذاهب ومفاهيم في الفلسفة والاجتماع ، المكتبة العصرية ، بيروت (د.ت) .
- ٣١- المشهداني ، محمد كاظم : النظم السياسي ، جامعة الموصل ، ١٩٩١ .

٣٢- الندوي ، ابو الحسن : التفسير السياسي للإسلام ، ط ٣ ، المركز العربي للكتاب ، الشارقة ، ١٩٩١ .

٣٣- النعماني محمد رضا : سنوات المحنة وأيام الحصار ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٩٩٢ .

٣٤- النوري ، قيس طعمة : طبيعة المجتمع البشري ، بغداد ، مطبعة أسعد ، ١٩٧٠ .

٣٥- الوردني ، علي : خوارق اللاشعور ، ط ١ ، منشورات سعيد بن جبير ، قم ٢٠٠٥ م .

36- Demerath .N.J.and Richard .A.Peterson : ((System change and conflict)) the free press Macmillan publishing co.I,N.C. Newyork ,1967.

37- Howards .Becker : The out siders .((Sttudies in the sociology of Deviance) Newyork . the free press .1963.

38-M.Tarkude : Rationalism . humanism and Democracy B.S.saxema .associate editor 1985.

39- Robert .K.Kmerton : ((Social theory and Social Structure)) (Newyork.the free press)1957.

40- Warshay .Leon .H: ((The Current state of Sociological theory)) David mekay company (I.N.C. Newyork)1975.